نماذج وحالات حول التربية الاقتصادية وآثارها

بحث مقدم إلى ندوة

التربية الاقتصادية والإنمائية فى الإسلام

مركز الدراسات المعرفية - مركز صالح عبد الله كامل

القاهرة ٢٧-٢٨ يوليو ٢٠٠٢

إعداد

أ.د/ مهنى محمد إبراهيم غنايم

أستاذ التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم

ووكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التربية - جامعة المنصورة

مقدمة البحث ومشكلته :

قديما كان الاقتصاد مبتدأ التفكير الإنسانى وكان هو النواة التى دار حولها تفكير الإنسان بعد ذلك . إذ كانت المسألة الاقتصادية أولى المسائل التى قابلت الإنسان على الأرض فقد كان عليه أن يوفر لنفسه مقومات الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومأوى .

ولقد كانت حاجات الإنسان البيولوجية هى التى تقف وراء خطواته كلها على طريق الحضارة ، بدءا من استقراره على ضفاف نهر وحياته فى مجتمع وتفكيره تفكيرا مشتركا أدى به إلى الدخول فى عدد من الثورات والحروب .

ولاشك أن الدافع الاقتصادى كان وراء اكتشافات واختراعات كثيرة أنجزها الإنسان على مر العصور ليتحكم فى البيئة التى يعيشها ويسخرها لمنفعته .

وبعيدا عن المفاهيم المختلفة والمعانى المتعددة التى أطلقت على " الاقتصاد " فإن علماء الاقتصاد يجمعون على أن الاقتصاد فى أى دولة مؤثر ومتأثر فى نفس الوقت بحركة الأحداث السياسية والاجتماعية التى تحدث فى كل أرجاء العالم مع ظهور العولمة أو الكوكبة أو العالمية Globalization .

تلك العولمة التى ترمى إلى تذويب الحضارات وصهر شعوبها فى شعب واحد بهدف السيطرة عليها والاستيلاء على مقدراتها لضمان استمرارية القوة العظمى التى تحكم وتتحكم فى العالم ، مما جعل كثيرا من الشعوب والحكومات – فى الغرب نفسه – تخشى هذا الخطر القادم وترفض الاستجابة للانخراط تحت لوائه ، وأمثلة لدعاوى الرفض فى أوربا – خاصة فرنسا – عند توقيع اتفاق الجات ، وداخل أمريكا نفسها حيث الحركات النقدية التى تتهم العولمة بأنها إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم(١) .

وآثار العولمة ستكون خطيرة فى كل المجالات سياسيا واقتصاديا وتعليميا واجتماعيا وبيئيا ... الخ . ذلك لان العالم سيتحول إلى قرية صغيرة ، وقد بدأ هذا التحول بالفعل فيما نراه ونسمعه ونستشعره فى عالم اليوم فى تقنية

الاتصالات وتدفق المعلومات وحرية التجارة والشركات عابرة القارات ..... الخ .

لكن هذه القرية تحمل جنين الخطر فى رحم الفائدة الظاهرة ، حيث أن الانسياب لحركة الإنسان والاتصالات والمعلومات والسلع والبضائع ، يحمل طى أمواجه الآثار السلبية لنقل المخاطر الاجتماعية والتخريب البيئى والسياسى والاقتصادى والثقافى . ، فسكان هذه القرية المنشودة ليسوا كلهم ملائكة ، فهناك شياطين أيضا ، ومع هيمنة قانون المصالح ، فإن آلام الصغار ستكون مرشحة للتضاعف والنمو.[٢]

وحول العولمة ومخاطرها على النظام العالمى الجديد ، كتب كثيرون حول تأثيرها فى مجالات عديدة ، ففى الاقتصاد مثلا هناك من يرى أن الاقتصاد المعولم سيؤدى إلى تحول الجزء الأكبر من العالم إلى عالم بؤس وفاقة (فقر) عالم غنى ببضع مدن كبرى فقط ، وبأحياء فقر وجوع هى الأخرى كبرى ، ويسكنها مليارات من البشر .

إن ٣٥٨ ملياردير يمتلكون معا ثروة تضاهى ما يمتلكه ٢,٥ مليار فرد فى العالم يشكلون حوالى ٥٠% من مجموع سكان المعمورة.[٣]

والقوى التى تعززها العولمة ستنشر أضواء جديدة – فى زمن قريب – على الرقمين (٢٠ /٨٠) فهناك ٢٠% من دول العالم هى أكثر الدول ثراء تستحوذ على حوالى ٨٥% من الناتج الإجمالى للعالم ، ويمتلك سكانها حوالى ٨٦% من مجموع مدخرات العالم [٤]

ومع العولمة سيزداد الرأسماليون ثراء وتزداد الطبقة العاملة فقرا والمنافسة المعولمة سوف تطحن الناس وستدمر التماسك الاجتماعى حتى داخل المجتمع الواحد . وقد تؤدى أممية رأس المال الجديد إلى اقتلاع دولا بأكملها وما تقوم عليها هذه الدول من أنظمة اجتماعية من الجذور تهدد تماسكها الاجتماعى[٥].

والغريب فى الأمر أن دعاة العولمة يحذرون من الإسلام ويعتبرونه الدين المطرد الانتشار والأكثر جاذبية على المستوى العالمى ، وهو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح.[٦]

ويضع هؤلاء الدعاة الإسلام فى مقدمة الأخطار التى قد تواجههم أو تقوض أركان دعوتهم فى جانبها الأيدولوجى ، فقد فوجئ العالم الإسلامى – عقب انهيار الشيوعية – التى كانت تسمى (إمبراطورية الشر) The Evile Empire ، بضجة فى الغرب ترشح الإسلام لأن يعامل على أنه العدو الجديد والخطر الجديد الذى يواجه الغرب ، وقد تمثلت هذه الضجة فى كتابات وبحوث ومقالات إعلامية من ذوى الاتجاهات المختلفة ، وكان من نتائجها ظهور مصطلحات ومفاهيم متعصبة ومغرضة ومتطرفة مثل[٧]:

- الخطر الإسلامى Islamic Threat
- حرب الإسلام ضد المدنية Islamic war Against Modernity
- الانتفاضة العالمية (تشبها بانتفاضة فلسطين) Global Intifada
- مازالوا يحاربون الصليبية Still fighting the Crusades

إن المجتمع العربى والإسلامى يمر اليوم بأصعب مرحلة من مراحل حياته الفاصلة إما الوجود وإثبات الذات ، وإما الفناء ، حيث نجد أنفسنا أمام تحديات غاية فى الخطورة – فيما يتعلق بالاقتصاد المعولم – من أهم هذه التحديات ما ذهب إليه عبد العزيز حجازى.[٨]

- ظهور التكتلات الاقتصادية والدور الواضح البين للثلاثى المرح (كما يسميها الدكتور عبد العزيز حجازى) البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة الجات .
- العولمة وآثارها الاقتصادية الخطيرة ، وقد تحولت إلى ما يمكن تسميته (عسكرة العولمة) فيما هو حادث من قبل أمريكا الآن ضد كل ما يخرج عن الطوق (إما معنا أو علينا)
- سباق التسليح العربى حيث ينفق العرب حوالى ٩٠ مليار دولار سنويا فى التسليح (وهو استنزاف للثروات العربية)

- زيادة حجم الواردات العربية خاصة الواردات الغذائية وهنا ممكن لخطر (من لا يملك قوته لا يملك حريته)
- القضايا البيئية التى تهدد صحة الإنسان العربى .

هذا علاوة على الهجمة الشرسة على مقدرات الأمة العربية والإسلامية .

والأخطر من كل ذلك ما تشير إليه الأرقام من أن حوالى تريليون (١٠٠٠ مليار دولار) أمريكى هى جملة استثمارات العرب (حكومات وأفراد) فى بنوك الغرب !! فى نفس الوقت هناك دول عربية تعد غالبية شعوبها تحت خط الفقر ، أليس فى ذلك من عجب !!

يحدث هذا فى حين أن العرب والمسلمين يمكن أن يعيشوا فى رغد من العيش (بمقاييس العصر التى لا تتعارض مع الشريعة الغراء) ذلك المفهوم الذى يعنى وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطا بتقوى الله والأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع فى الداخل والخارج ، وعدم تحقق هذا له أسباب منها(٩):

- انحراف قيم ومعتقدات المجتمع وضعف البنيان الاجتماعى .
- انخفاض مستويات التعليم والثقافة والتغذية والصحة .
- قصور الموارد الإنتاجية للمجتمع .
- بدائية أساليب الإنتاج وتخلف الفن الإنتاجى .
- انخفاض الإنتاجية والإنتاج ورداءة المنتجات .
- سيادة النشاط التقليدى وقلة التعامل النقدى .
- التبعية الاقتصادية للمجتمعات الأخرى .

أضف إلى هذا أن الواقع الاجتماعى العربى يشهد صورا عديدة لسلوكيات خاطئة ترتبط بالإنتاج والاستهلاك (قوام عملية الاقتصاد) تعكس قصورا فى أنماط التربية والتعليم من حيث مسئولياتها عن تربية اقتصادية توجه سلوك الفرد توجيها سليما فى التعامل الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بعمليتى الإنتاج والاستهلاك.

والصور العديدة للسلوكيات الخاطئة التى يعكسها الواقع الاجتماعى العربى منها ما يرتبط بالفرد أو الأسرة أو المجتمع ككل فى حالات عديدة كالسرقة والغش والرشوة والاحتكار والترف والإسراف والربا وإهدار المال العام ، فى مظاهر عديدة منها مباريات كرة القدم والانتخابات والممارسة الديمقراطية .... الخ.

إن هذه السلوكيات الضارة بالاقتصاد العربى تعكس الافتقار إلى تربية اقتصادية بصفة عامة (و / أو) تربية اقتصادية إسلامية خاصة إذا ما اتضح لنا أن " التعليم العربى مازال يعد الأفراد للإنتاج بمتوالية عددية ، ويعدهم للاستهلاك بمتوالية هندسية " هذا ما ذهب إليه أحد علماء التربية المتخصصين فى دراسات اقتصاديات التعليم واجتماعيات التربية[١٠] .

والشواهد كثيرة على أن الإنسان العربى يجهل قيم الإنتاج والاستهلاك بما يعمل على تقويض نهضة الاقتصاد وتقدمه وتنميته ، وقد يكون هناك اعتقاد خاطئ بأننا غير قادرين على القيام بالتربية الاقتصادية وتطبيق النموذج الإسلامى فى التربية الاقتصادية .

لذا يأتى البحث الحالى لإلقاء الضوء على هذه القضية (التربية الاقتصادية) وعرض نماذج وحالات حول التربية الاقتصادية وآثارها ، مع التركيز على النموذج الإسلامى وآثاره فى حياة الفرد والمجتمع .

ومن أهم التساؤلات التى يثيرها البحث الحالى ما يلى :

- ما هى مبررات ودواعى التربية الاقتصادية ؟
- ما مفهوم التربية الاقتصادية وما ارتباطها باقتصاديات التعليم ؟
- ماذا عن بعض الحالات والمواقف الاجتماعية التى تعكس ضرورة التربية الاقتصادية؟
- ما هى رؤية الإسلام للتنمية الاقتصادية ؟
- ما هو النموذج الإسلامى للتربية الاقتصادية . وكيف يمكن تطبيقه على بعض الحالات؟

مبررات ودواعى التربية الاقتصادية :

إن التغير قد أصبح سمة لازمة – لا فرار منها – من سمات العصر الذى نعيشه ، التغير فى كل شئ ، فى السياسة وفى الاقتصاد وفى الاجتماع وفى الإدارة وفى الإعلام .... الخ.

ولقد كان التغير فى الماضى هادئا ورتيبا ، بينما تغير اليوم يتسم بالسرعة والمفاجأة ، وربما لهذا السبب لا يكاد الكثير منا يعرف أبعاد التغير وآثاره على العلوم التى نقوم بتدريسها وتعليمها لطلابنا ومن ثم آثار هذا على المنتج البشرى الإنسانى الذى نقوم على إعداده فى مراحل التعليم المختلفة .

وطالما نحن نتحدث عن تربية اقتصادية ، يصبح من المهم الإشارة إلى التغير فى الجوانب الاقتصادية ، فبعد أن كان العالم العربى والإسلامى يعتمد على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مختلف جوانب حياته الاقتصادية ، أصبح مستوردا للكثير من السلع والمنتجات والمواد الخام .... الخ . ناهيك عن الأدوات والأجهزة التقنية الحديثة التى ترهق كاهل الاقتصاد العربى والإسلامى خاصة واردات السلاح .

وقد ترتب على تلك التغيرات ظهور أنماط سلوكية خاطئة فى مجال الإنتاج والاستهلاك معا ليس فقط فى مجال السلع والخدمات ولكن أيضا فى مجال الفكر ، وقد كان هذا أحد أسباب التخلف الاقتصادى للأمة العربية والإسلامية .

إن التخلف الاقتصادى وعدم الاستقرار السياسى واهتزاز القيم الحلقية وتوالى الهزائم العسكرية فى العالم الإسلامى تعكس أزمة أكثر عمقا فى جسم الأمة الإسلامية ، ألا وهى تخلف المعرفة وقصور منهجية الفكر(١١)

والمشكلة الأخطر فى عالمنا العربى التى تتعلق بالمعرفة والفكر أننا كثيرا ما تنتج المعرفة ولا نستخدمها ، وقد لا تجد لها صدى فى التطبيق هذا بالرغم من أن إنتاج المعرفة مكلف ويترتب على عدم استخدامها الإهدار الكبير فى الوقت والجهد والمال فيما لا طائل منه مما يؤدى إلى ازدياد تخلف الأمة عن مواصلة التقدم والنمو .

ففى مجال البحث العلمى – مثلا – فى مصر ، يبلغ نصيب الفرد حـوالى خمس دولارات عام ٢٠٠٠ ، وهو اتفاق غاية فى التواضع على البحث العلمـى قياسا على نظيره فى العالم الآخر الذى يصل إلـى حـوالى ٩٠٠ دولار فـى اليابان، والمشكلة الأهم خطورة فى هذا الاتفاق فى مصر (٥ دولارات) ومـع ضآلة هذا الرقم ، تشير دراسات الكفاءة إلـى أن حـوالى ٢٠% فقـط (دولار واحد) ذات مردود إيجابى .

ومازلنا لم نحقق أى معدل من المعدلات العالمية فى الكفاية أو الإنتاج أو الرخاء ، ومازلنا فى بعض شئون الحياة عالة على الآخرين ، هذا من الناحيـة الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية مازلنا لم نرتفع بمستوى القيم والأخـلاق وضاعت هيبة الدين فى النفوس .

وفى ميدان التعليم هناك مأساة . صحيح أن هناك مشاكل داخلية تعود إلى الواقع السكانى أو الجغرافى ، وهناك مؤامرات خارجية ترجع إلـى الأطمـاع والمخططات العالمية للاستيلاء على ثروات المنطقة العربية ، إلا أنه ومع هذا ، فمازالت معالجة هذا الواقع الداخلى والخارجى ممكنة عن طريق التعلـيم ... إن العائد من التعليم مازال هزيلا إذا قيس بالمنصرف عليه وإذا قيس بالنتائج التـى حققها لأفراد المجتمع.(١٢)

واختلال الموازين الاقتصادية فى المجتمع ، أى مجتمع ، مؤثر بالضرورة على بقية الجوانب الأخرى . وبالتالى لا يمكن الفصل بين التربيـة والأوضـاع الاقتصادية فى المجتمع ، ولو أغفلت التربية الأحداث التى تجرى فى المجتمـع فإنها تخدع نفسها وتخرج غرباء عن المجتمع ويفقدون الثقة فى مؤسساته.(١٣)

وربما تكون هناك بعض المظاهر لفقدان هذه الثقة من قبل الشباب خاصة الذين أنهوا مراحل التعليم ولم يجدوا فرصة عمل أو حتى وجدوها ولكنها بعيدة عن ميادين تخصصاتهم . ماذا نتوقع من هؤلاء الشباب إذن ؟ هل نتوقع مـنهم سلوكا قويما حول عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك لرقى الوطن ؟ وهـل نتوقع إذن نتائج لتربية اقتصادية صحيحة ؟ أم أنها لا وجود لها أصلا ؟

إن من دواعى ومبررات القول بضرورة تربية اقتصادية ، تلك مظـــاهر البذخ والإنفاق (فى غير موضعه) فيما يتخلف عن موائد الطعام – على ســبيل المثال – فى بعض الدول الإسلامية يكفى لسد رمق جوعى المسلمين ، وأن مــا يصرف بسفه فى المحافل وعلى مظاهر الأبهة والعظمة والفخر ، كفيل بتحقيــق نهضة تنموية كبرى للقضاء على شبح البطالة – خاصة بطالة المتعلمين – الذى يتهدد المجتمعات العربية والإسلامية.(١٤)

ولا شك أن الآثار المترتبة على الإنفاق الهائل ، دون جدوى ذات مردود سلبى على التماسك الاجتماعى بين أبناء الأمة ، فما من أمة اجتمــع لهــا مــن المتناقضات مثلما اجتمع للأمة الإسلامية ، فبين ربوعها تسيل الأموال أنهــارا ، وعلى أرضها الخصبة تنبت أشواك الفقر الموحشة ، وبينما أسبغ الله عليها مــن النعم الكثير ، وحباها بالخير الوفير ، تمتد أيادى البعض لتبعثــر خيراتهــا ذات اليمين وذات الشمال بين لهو ولعب وإسراف وتبذير ، على حين تمتــد أيــادى أخرى لتتسول لقمة العيش من الشرق أو الغرب أعطوهــا أو منعوهــا . هــذه التناقضات العجيبة والصور المستفزة للاستهلاك والإنفاق بغير ضوابط أوغرت الصدور وأضعفت الروابط وصنعت جدارا صلبا من العزلة بين أبناء المجتمــع الواحد وقوضت من دعائم الأمة الشامخة.(١٥)

ومن مبررات التربية الاقتصادية أيضا ذلك التحــدى الاقتصــادى ذو الأبعــاد التربوية والتى يجب أن تعيها مؤسسات التربية والتعليم وتضعها ضمن أولوياتها فى المناهج الدراسية والأنشطة التربوية .

والجدول التالى يوضح بعض الأبعاد التربوية للتحدى الاقتصادى :

جدول (١)

بعض الأبعاد التربوية للتحدى الاقتصادى

بعض جوانب التحدى الاقتصادى	بعض الأبعاد التربوية
عولمة الاقتصاد	–مسئولية إعداد الأجيال للمنافسة فى سوق العمل العالمى . – كيفية ربط السياسة التربوية بالسياسة الاقتصادية

	والسياسة العلمية – التكنولوجية .
مؤسسات صناعة الثقافة متعددة الجنسيات	–تأثير ذلك على النشر التربوى والإعلام التربوى . – التصدى لمحاولات إسرائيل لاختراق سوق التعليم
المعلومات كمورد اقتصادى	–كيفية استغلال شبكة الإنترنت لاقتناء الموارد التعليمية . –مواجهة الآثار المترتبة على اتفاقية الجات فيما يخص الملكية الفكرية وترجمة الكتب التعليمية . –تحديات إقامة البنى الأساسية لصناعة المعلومات
صانعة البرمجيات : أهم صناعات عصر العولمة	– تحديات تنمية القدرة الذاتية لتطوير البرمجيات التعليمية . –مطالب تعليم علوم الحاسوب والمعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى عمليات التعليم والتعلم . – وضع صناعة البرمجيات التعليمية فى إطار سياسة عربية للمعلومات

تابع جدول(١)
بعض الأبعاد التربوية للتحدى الاقتصادى

بعض جوانب التحدى الاقتصادى	بعض الأبعاد التربوية
عدم كفاية الموارد الاقتصادية فى كثير من البلدان العربية خاصة بعد تقلص عائدات البترول	-تضخم الإنفاق التعليمى اللازم لإقامة البنى التحتية لتكنولوجيا التعليم فى عصر المعلومات . -ضرورة النظر إلى الموارد البشرية فى الأوطان العربية كمورد اقتصادى بديل خاصة فيما يخص صناعة الثقافة الشاملة للتربية (تجربة الهند فى صناعة البرمجيات تعد نموذجا من ضمن نماذج أخرى)

المصدر : نبيل على : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على عمليات التعليم والتعلم ، ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية فى القرن الحادى والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة ٧-١٠ مايو ٢٠٠٠.

نقلا عن: عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية فى الوطن العربى على مشارف القرن ٢١، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية،٢٠٠٢،ص ص٦٢- ٦٣.

وفى هذا الإطار يصبح الدور المتوجب على التربية فى ظل العولمة الاقتصادية إعداد جيل قادر على التعامل مع العولمة الاقتصادية والاستفادة من إيجابياتها فى تعزيز البنى الاقتصادية للمجتمع العربى وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسوق العربية المشتركة التى يمكن أن تشكل تجمعا اقتصاديا يمكن أن يؤثر فى الساحة الاقتصادية العالمية ، مع التركيز على تطوير مناهج التعليم وتجديد بنيته ليواكب احتياجات القرن الحادى والعشرين من القوى البشرية المهيأة للتأثير فيه ، والاستفادة من التقدم التكنولوجى فى هذا المجال [١٦]

إن هذا مدعاة للقول بأهمية التربية الاقتصادية لشباب الأمة العربية الإسلامية لتنمية معارفهم وإكسابهم القيم الاقتصادية لمعالجة أنماط السلوك

الخاطئ فى مجالى الإنتاج والاستهلاك ولتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية لأبناء الأمة .

التربية الاقتصادية واقتصاديات التعليم :

حول العلاقة بين الاقتصاد والتعليم ، كتب الكثير وأجريت بحوث ودراسات عديدة – يصعب حصرها فى هذا المقام – انتهت كلها إلى أن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم علاقة حميمة(١٧) . ومن ثم هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والتنمية التربوية . فالتعليم فى الدول ذات النمو الاقتصادى المرتفع يحظى بمؤشرات عالية فى الجودة والفعالية والكفاية ، والعكس صحيح .

وبالرغم من هذا يمكن القول أن النمو الاقتصادى شرط لازم وضرورى وليس كافيا لجودة التربية والتعليم ، حيث أن الاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة يظل أحد المتغيرات الهامة والحاكمة فى الحكم على جودة المنتج التعليمى .

ونظرا لما تبين من علاقة حميمة بين الاقتصاد والتعليم بدا الاهتمام واضحا وجليا باقتصاديات التعليم منذ الستينيات فى القرن العشرين فى كتابات (تيودر شولتز) وإن كانت هناك إشارات متفرقة من قبل ذلك بكثير فيما ورد فى كتابات علماء المسلمين مثل ابن خلدون وغيره خاصة فى كتاباته حول العمران البشرى .

وقد تعددت وتعمقت الأبحاث فى اقتصاديات التعليم حتى أصبح يطلق عليها (علم اقتصاديات التعليم) ومن أبرز مجالاته أو قضاياه(١٨):

- التعليم بين الاستهلاك والاستثمار .
- تكلفة التعليم وكفاءته وإنتاجيته .
- تمويل التعليم والمصادر البديلة للتمويل .
- دراسات تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة ودوال الإنتاج وتحليل الكلفة الفعالية واقتصاديات الجودة فى التعليم .

وتدور المعالجة فى مجال اقتصاديات التعليم عادة حول محورين رئيسيين :

الأول : العلاقة بين الإنفاق التعليمى والعائد المنشودة
الثانى : حول حجم الإنفاق وفعاليته وكفايته من حيث الوفاء باحتياجات مستقبل التعليم .

وتطرح دراسة اقتصاديات التعليم – من خلال هذين المحورين – قضايا وعوامل متشابكة مع المكونات الداخلة فى توليفة النظام التعليمى ذاته ، كما تتقاطع مع كثير من مكونات المنظومات المجتمعية الأخرى ، سياسية واقتصادية واجتماعية.[١٩]

وفى مقابل الفوائد الاقتصادية للتعليم (التى تهتم بها اقتصاديات التعليم) هناك المردود الاجتماعى (العائد الاجتماعى) Social Benfit والذى يصعب حسابه بالأرقام ، كما أن فوائده عديدة ، وهذا ما دعى كينيث Kenneth للتساؤل : هل يمكن مقارنة الفوائد دائما بالمال على الإطلاق ؟

ويقول كينيث إن قياس المال أكثر صعوبة بسبب غياب السوق التعليمى ، أنا أعرف أن رطل الفراولة يساوى حوالى دولارين لأنى أدفع بالفعل تلك القيمة المالية ثمنا للفراولة . ولكنى لا أروق لنفسى أو لغيرى فيما يتعلق بصفقات السوق (القيمة النقدية / المالية) لانخفاض الجريمة مثلا .ولنفرض – كما يقول كينيث – أنه أصبح من الثابت أن زيادة الإنفاق على التعليم تقلل الجريمة ، فطبقا لنظرية التكلفة / العائد تحاول وضع قيمة مادية لتقليل الجريمة لتقارن بالزيادة فى الإنفاق على التعليم ، هل يمكن فعل هذا بسهولة ؟[٢٠]

ويتبين من هذا أن كينيث وغيره كثير يؤكدون على أهمية الجانب الاجتماعى (الفوائد الاجتماعية) للتعليم علاوة على العائد الاقتصادى المتحصل فيه ، وإنما المشكلة فى صعوبة قياس هذا المردود الاجتماعى . ولعل هذا المثال يبرز قيمة التربية الاقتصادية .

وتبدو القيمة الاجتماعية للتعليم – علاوة على قيمته الاقتصادية – فى تأثيره على الصحة فى البيئة التى يحدث فيها التعليم والتعلم بالنسبة للآباء والأبناء والذرية القادمة ... وبالإضافة إلى الإنجاز المعرفى هناك التعليم الذاتى والقدرة على حل المشكلات والثقافة العامة ..... الخ.[٢١]

وكما عبر أنتونى Antony عن أهمية رأس المال البشرى فى التنمية بقوله لقد أصبح التعليم المكون الرئيسى – فى وصفه القـرن الحـادى والعشـرين – لفطيرة الاقتصاد . فرأس المال البشرى المؤهل تـأهيلا عاليـا هـو المـوازى للاستثمارات التقنية الناجحة ، إذ أنه فى الاقتصاديات الحديثة يأتى ٢٥% مـن الثروة المتزايدة وتحسين الإنتاجية نتيجة لاستثمارات التقنية ، بينما يـأتى ٧٥% من زيادة التحصيل التعليمى والمعرفة التطبيقية .

ويردف القول بأنه مع بروز رأس المال البشرى باعتباره مكونـا هامـا وخطيرا فى النمو الاقتصادى ، يجب أن يقدم نظام التعليم على أنه أكثـر مـن مجرد جنود مشاة للاقتصاد الأمريكى ، وفى نفس الوقت لا يستطيع التعلـيم أن يحقق مهامه الأكاديمية والثقافية دون إعطاء اهتمام لدوره الاقتصادى [٢٢]

مفهوم التربية الاقتصادية :

شاع استخدام مصطلح (اقتصاديات التربية) أو (اقتصاديات التعلـيم) وارتبط به العديد من الدراسات والبحوث حول القيمة الاقتصادية للتعليم أو العائد الاقتصادى منه .... الخ ، إلى الحد الذى قال فيه البعض (بعلـم اقتصـاديات التعليم).[٢٣]

واقتصاديات التعليم Economics of Education تنظر إلى التعليم من منظور اقتصادى من خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصـاديات المـوارد البشـرية ، والتعليم فى ضوء أهداف الاقتصاد، وتحليل العائد المادى من التعليم فى ضـوء التكلفة ، وقياس المخرجات فى ضوء المدخلات .... الخ .

بينما مصطلح (التربية الاقتصادية) مازال لم ينتشـر مثـل مصـطلح (اقتصاديات التربية) وربما يكون مرد ذلك أن التركيز كان فيما مضـى علـى العائد من التعليم فى جانبه المادى أكثر من جانبه الاجتمـاعى ، ولأن حسـاب الأول (المادى) أيسر وأسهل من حساب الثانى (الاجتماعى) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تأخر إثبات الصلة بين التعليم والعائـد الاجتمـاعى فـى الدراسات الإمبريقية .

ومن المحاولات الجادة والهامة فى تعريف التربيـة الاقتصـادية ، تلـك المحاولة التى قام بها (عبود ، ١٩٩٢) فى مؤلفه (التربية الاقتصـادية فـى الإسلام) فقد عرف التربية الاقتصادية بأنها :

" توجيه نمو الفرد الإنسانى وجهة ترتضيها الجماعـة ويتعـارف عليهـا الناس ويقرها النظام السائد ، فى التعامل الاقتصادى للأفراد ، خاصة فيما يتعلق بجانبى الإنتاج والاستهلاك، بوصفهما الركيزة الأساسـية للحيـاة الاقتصـادية للأفراد والمجتمعات ، منذ بداية حياة الإنسان على هذه الأرض " [٢٤]

ويلاحظ على هذا المفهوم للتربية الاقتصادية أنه قصرها فى جانبين فقـط يتعلقان بالإنتاج والاستهلاك – وإن كانا بالفعل هما عمـاد الاقتصـاد وسـبب المشكلة الاقتصادية – فى حين أن التربية الاقتصـادية تشـمل كـل الجوانـب الأخرى فى حياة الإنسان بما فيها علاقة الإنسان بالبيئة.

كما يلاحظ عليه أيضا الاكتفاء بتوجيه نمو الفـرد الإنسـانى ، بواسـطة التربية الاقتصادية من خلال نظام رسمى (تربية شكلية) حيث يقـول بأهميـة إقرارها من قبل النظام السائد ، فى حين أن التربية الاقتصادية يمكن ، بل مـن الضرورى ، أن تكتسب من خلال التربية غير الشكلية ، هـذا بالإضـافة إلـى تقديمها من خلال مؤسسات التربية النظامية .

ورغم ما بين المصطلحين (التربية الاقتصادية ، واقتصاديات التربيـة) من فروق واضحة ، فلكل منهما منهج دراسته الخاص به ، فإن ثمـة رابطـة أساسية تربط بينهما ، هى دوران كل منهما حول زيادة الكفاءة الإنتاجية ، حيث أن اقتصاديات التربية (التعليم) تدور حول زيادة الكفـاءة الإنتاجيـة للنظـام التعليمى مع ترشيد الإنفاق عليه ، بينما تدور (التربية الاقتصادية) حول زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد المتعلم.[٢٥]

وزيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد تحكمها عوامل ومتغيرات عديدة مثل فلسفة التعليم وأهدافه ومناهجه وأدواته ومحتواه .... الخ ، وكـل ذلـك يـؤثر فـى المهارات التى يكتسبها الفرد ، والقيم التى يؤمن بهـا ، والشـعور والإحسـاس

بالولاء والانتماء للوطن ، مما يكون له الأثر البالغ فى تقدم المجتمع ورقيه وتطوره .

ويعد رأس المال البشرى أهم العوامل الحاكمة فى التنمية ، والاستثمار فيه يعد من أفضل أنواع الاستثمار ، ورأس المال البشرى مرهون بكلفة التعليم وكفايته وحسن إدارته على كل المستويات والمراحل التعليمية ، وليست العبرة فى كفاءة رأس المال البشرى الناتج من التعليم بكم المقبولين بالتعليم ، فالمهمة لا تنتهى بمجرد قبول الطلاب بالتعليم العالى ، مثلا عندما يتسلم الطالب خطاب القبول ، بل إنه من الأهمية أن يلتزم القائمون على أمر التعليم بتهيئة المناخ اللازم لضمان جودة العملية التعليمية وإنجاز أهدافها.[٢٦]

كما أن العبرة ليست بكم الخريجين الهائل (مخرجات التعليم) ولكن بالإضافة إلى ذلك أيضا الكيف الذى يعنى مدى صلاحية ناتج التعليم للعمل الكفء المنتج والفعال ، لأن الطالب الذى يعده النظام التعليمى خلال فترة إعداده يجب أن يلتحق بالتعليم الذى يرغبه ويتفق مع قدراته وميوله واهتماماته ، ثم تتاح له الفرصة للتخصص الدقيق ، ثم فى النهاية وبعد التخرج تهيئ له فرصة العمل فى التخصص الذى أعد من أجله ، وما لم يتحقق ذلك يكون هناك حرمان للمتعلمين ، هذا بالإضافة إلى الكم الكبير المحروم من التعليم فى الدول العربية والإسلامية.[٢٧]

وفى كل الأحوال نصبح أمام فاقد مادى وإهدار تربوى تقدر تكلفته بالملايين فى حالة سوء استخدام رأس المال البشرى وهذا هو السبب الرئيسى فى الاهتمام بالتربية الاقتصادية واقتصاديات التعليم .

حالات ومواقف من الواقع الاجتماعى :

فى الواقع العربى والإسلامى توجد مواقف كثيرة ومشاهد عديدة وحالات اجتماعية فى ميادين شتى تتطلب تربية اقتصادية ، ويمكن عرض بعض هذه الحالات فيما يأتى :

على المستوى الفردى :

تنتشر عادات استهلاكية كثيرة خاصة بين الشباب فى المأكل والملبس وأدوات الزينة والجرى وراء الجديد المستورد والتقليد الأعمى فى اقتناء الملابس وامتلاك وسائل الترفيه كالموبايل (المحمول) أو الخلوى أو الجوال .... وكذلك فى امتلاك السيارات مما يدفع بالشباب إلى ضياع الوقت والمال والجهد فيما لا طائل منه .

أضف إلى ذلك إصرار الأفراد (خاصة الشباب) على اقتناء الأجهزة الحديثة (خاصة الكمبيوتر ، وقد تكون له فوائد عديدة حال استخدامه الاستخدام الأمثل) وما يرتبط بها من مواد أخرى تعليمية أو للتسلية ... ، مما يتيح للشباب الدخول على المواقع المختلفة فى شبكة المعلومات (الإنترنت) وقد تكون هذه المواقع مخلة بالآداب والذوق العام ، ويترتب على هذا إهدار طاقات الشباب وعجزه عن الدراسة وتحصيل العلم علاوة على تحطيم الأخلاق .

وكذلك هناك إقبال كبير من جانب الصغار والكبار على مشاهدة برامج التليفزيون ، الذى تمتد ساعات إرساله غالبا كل الوقت ، وقد تصل المشاهدة إلى حد الإدمان على كل المستويات ، ونفس الشئ يقال عن القنوات الفضائية ،وقد تبث بعض هذه القنوات خاصة الأجنبية برامج مدمرة للأخلاق ترتبط بالجنس والشذوذ والانحراف مما يجعل الشباب عرضة للضياع .

على المستوى الأسرى :

هناك أيضا مظاهر عديدة للإنفاق فى غير موضعه الصحيح والإسـراف بدون وعى فيما يظهر فى عادات إعداد وتناول الطعام وحفلات الزواج والمـآتم .... الخ .

فقد تكون موائد الطعام ، لدى بعض الأفراد (الأسر) فى بعض الـدول معدة بما لذ وطاب وبما تشتهيه النفس ، وقد يكون الطعام مستوردا لتوه (فـى حالات ربما نادرة) وهى مكلفة بلاشك وربما يلقى معظمه فى سلة المهملات .

وما يحدث فى حفلات الزواج ، فحدث ولا حرج ، فيما يترتب عليه إهدار كبير فى الوقت والجهد والمال والاستهلاك فيما لا عائد منه ، وما يترتب علـى ارتفاع وغلاء المهور ، فوق طاقة الشباب ، من زيادة معدلات العنوسـة فـى المجتمع العربى والإسلامى ، وما يترتب على ذلك من مشكلات أخلاقية تـدمر الشباب المسلم .

وفى العادات المتصلة بالمآتم من إقامة السـرادقات واسـتقبال المعـزين واستئجار القراء (القرآن الكريم) بالآلاف وما يرتبط بذلك من امتـداد عـادات العزاء لعدة أيام قد تصل إلى أربعين يوما ، هذا بالإضافة إلى الإعلانات المكلفة عن الوفيات فى صفحات الجرائد والمجلات .

على المستوى المجتمعى (الحكومى – الرسمى) :

فهناك الكثير من المواقف التى تعكس الحاجة إلى تربية اقتصادية حيـث توجد مظاهر عديدة للإسراف الحكومى فى غير موضعه فى ذات الوقت الـذى تشكو منه الحكومة من وجود أزمة اقتصادية ، فهناك إهدار المال العام فى كثير من المواقف والحالات منها :

- استقدام مدربين أجانب لتدريب فرق كرة القدم وغيرها فى معظم الـدول العربية ، على سبيل المثال وأجورهم بالملايين (دولار) وهـى عملـة صعبة ، التى لو تم استغلالها لحلت الكثير من المشاكل المرتبطة بالشباب كالبطالة مثلا .

- انتشار القنوات الفضائية العربيـــة والمصـــرية دون جـــدوى اقتصـــادية واجتماعية محسوبة بدقة مما يكلف الكثير من الإنفاق المادى دون فائـــدة كبيرة .
- المبالغة المواكب الحكومية (الرؤساء ، والأمراء، والملوك ... والوزراء) والاستقبالات ، وحرس الشرف ، والسيارات الفارهة ، والقصور .. الـــخ وهى تستنزف ثروات الشعوب.
- الانتخابات الحكومية والاستفتاءات علـــى المجـــالس المختلفـــة الشـــعب والشورى والمحليات ... الخ وما يترتب عليها من إنفاق الملايين وضياع وقت العاملين وتعطيل عمليات الإنتاج وتقـــديم الخـــدمات فضـــلا عـــن المشكلات المترتبة عليها من تحزب وتعصب ونصب وخـــداع وتزويـــر ومن ثم التحلل من القيم الخلقية والذى يترتب عليه اهتزاز منظومة القـــيم لدى الشباب .
- فيما يتعلق بالتعليم ، هناك إهدار بالملايين فيما يـــرتبط بطباعـــة الكتـــب المدرسية التى تستخدم لمدة عام دراسى واحد ، بعدها يتشكل إهدار مادى هائل ، ماذا لو تم استخدام بعضها لمدة عامين أو ثلاثة ؟ إن هذا ســـوف يوفر الملايين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك مردود اجتماعى لا يقدر بمال وهو السلوك المرتبط بذلك والذى يكتسبه الطلاب فى كيفيـــة الحفاظ على الممتلكات وغرس قيمة الحفاظ على المـــال العـــام وكـــذلك الخاص .
- حبس المال العام فى البنوك دون إنفاقه فى مشـــروعات اقتصـــادية تـــدر عوائد مادية يستفيد منها أبناء المجتمع ، وتعطيل الاستثمار يؤدى إلى فقر المجتمع وتعطيل مشروعات التنمية.

قضايا أخرى خطيرة :

وهناك قضايا هامة وخطيرة فى الواقــع الاجتمــاعى تســتدعى تربيــة اقتصادية منها : الرشوة والسرقة والربا والغش والاحتكار وتدمير البيئة ... الخ. ويمكن الإشارة إلى هذه القضايا فيما يلى :

- الرشوة أحد المظاهر السلبية التى تصاحب النشاط الاقتصادى فى المجتمعات بصفة عامة ، ومن يتصفح الصحف والمجلات العربية يجد على صــفحاتها يوميا الأحداث التى تبين الرشوة فى أبعادها المختلفة ووسائلها المتعددة من عمولات لكبار المسئولين ورشاوى تمنح من كبار رجال الأعمال وتسهيلات بنكية أو ائتمانية أو ضرائبية .... الخ .
- والسرقات تتم فى كثير من البنوك والمؤسسات الاقتصادية الكبــرى وقــد ارتبط هذا النوع من الانحراف بظهور مصطلحات الشفافية والنقــاء فــى المعاملة وغسيل الأمول ونظافة اليد وطهارة التعامل .... الــخ ، ومــن المعروف فى ثقافتنا أننا حين نبدأ فى الدفاع عن مثل هذه الأمــور فإنــه تكون هناك أسباب ووقائع أدت إلــى هــذه المطالبــات وظهــور تلــك المصطلحات فى الثقافة العربية والإسلامية (٢٨)

وتعد قضية السرقة من أخطر القضايا التى يتعرض لها الاقتصاد العربى الإسلامى ، خاصة أن مجتمعاتنا نامية بصفة عامة تتأثر بشــدة بمــا يســتبيحه البعض لأنفسهم ، خاصة وأن هذا البعض إن كان من كبــار المســئولين فــإن سرقاتهم من المال العام تكون كبيرة جدا بالملايين وربما بعشرات الملايين ممــا يؤثر فى الأوضاع الاقتصادية للدولة وتدمير اقتصادها .

- والربا من الموبقات التى تهدد كيان المجتمع وتزلزل القيم والأخلاق فيه ، والفائدة التى يحصل عليها المرابى هى كشئ يفرضه الأسعد حظا (الغنى) على الأقل (الفقير المحتاج) أو الأقل حكمة ، وهى شأن الرق تثير مشكلة أخلاقية ، وليس مستغربا أن (أرسطو ٣٨٤ – ٣٢٢ ق .م) قد أدان بقــوة الحصول على فائدة حيث قال : : إن أسوأ شئ فى كسب النقود وأبغضه هو

الربا .. لأن النقود قصد بها أن تستعمل فى التبادل لا أن تزاد عن طريق الفائدة ".[٢٩]

والمجتمع الذى يتعامل بالربا ، سواء كان على المستوى الفردى أو المجتمعى ، فإن مصيره لا محالة إلى التفكك والانحلال والزوال ، لأن فى مثل هذا التعامل بالربا تكون مصلحة الطبقات الغنية الموسرة فيه مناقضة لمصلحة الطبقات المعدمة ، وإن استمر هذا الحال فلا مناص من التشابك والتحارب بين هذه الطبقات ومن ثم تدمير التماسك الاجتماعى .

وعلى النقيض من ذلك فلو أن مجتمعا يقوم بناؤه على التماسك والتكافل والتعاون والكرم والسخاء فيما بين الناس ، ستنمو فيه عواطف التحاب والتناصر والتواد فى قلوب الأفراد ويترتب على ذلك سعادة أبناء هذا المجتمع .

- والاحتكار من القضايا الاجتماعية التى تحدث خللا فى توازن المجتمع وهو من أبشع الأمور فى عالم الاقتصاد حيث يقوم الأفراد أو الجماعات أو الشركات الكبرى بتخزين السلع (المنتجات) وحجبها عن السوق ، مع قلة المعروض منها ، حتى يرتفع سعرها بشكل كبير ، وحال اشتداد حاجة الناس إليها سيضطرون إلى شرائها بأغلى الأسعار مكرهين .

وقد يكون الاحتكار على المستوى الدولى ، فما فعلته أمريكا من إلقاء آلاف الأطنان من الذرة بملايين الدولارات فى المحيط لتنافس المنتج العالمى يؤكد هذا الاحتكار ، وما فعلته دول السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٧٤م من إنفاق ١٢٧ مليون مارك ألمانى لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر وإبادة قطعان الماشية ، دليل آخر ، وما أنفقته بريطانيا أكثر من ١٢ مليون جنيه استرلينى لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان [٣٠] وغيرها من الأمثلة الكثير يؤكد الاحتكار الدولى وآثاره السلبية على نمو المجتمعات النامية والفقيرة وتدمير اقتصادياتها حتى تظل رهينة تابعة لهذه الدول المتقدمة .

- وعلاقة الإنسان العربى المسلم بالبيئة شاهد إثبات على موقف أو حالة اجتماعية خطيرة تنبئ عن تدمير مخطط لتلك البيئة واستنزاف لمواردها سواء عن جهل أو عن علم فى سبيل تحقيق أغراض مادية بحتة لا

تراعى البعد الإيمانى والإنسانى والإخلاقى فى ضـــرورة حمايـــة البيئـــة والمحافظة عليها . وقد خلق الله سبحانه وتعالى البيئة متوازنة فـــى كـــل مكوناتها الطبيعية ، وقد ظلت كذلك بالفعل إلى أن تدخل الإنسان فخـــرب ودمر ولوث البيئة فأخل بالتوازن الإلهى فيها . فهل من عودة للوفاق بين الإنسان والبيئة ؟ وكيف ؟

المردود الإيجابى للتربية الإقتصادية .. نماذج وحالات أجنبية:

إن الحالات والمواقف الاجتماعية التى سبق الحديث عنها تستدعى تربيـــة اقتصادية تتناول الفرد من كافة النواحى بحيث يستطيع التعامل مع شئون حياتـــه المادية والمعنوية بكل أبعادها شريطة أن يراعى الله سبحانه وتعالى فى القـــول والعمل .

والحالات والمواقف الاجتماعية عديدة فيما يتعلـــق بالمســـتوى الفـــردى والأسرى والمجتمعى وحتى العالمى ، كما أن هناك قضايا أخرى عديدة ســـبق الحديث عنها كالسرقة والرشوة والغش والربا والاحتكار وتدمير البيئة .... الخ .

إن هذه المواقف وتلك القضايا لابد لها من تربية اقتصادية ترشد ســـلوك الإنسان فى كل تعاملاته مع مختلف جوانب الحياة مادية وبشرية.

أ- اليابان:

وعن طريق التربية الاقتصادية استطاعت دول وشعوب أن تنهض بتنمية مجتمعاتها بعد أن كانت فقيرة وربما خرجت مدمرة من حـــروب ..... الـــخ . فاليابان مثلا استطاعت أن تنهض نهضة عظيمة بعد خروجهـــا مـــن الحـــرب العالمية وتصل التنمية البشرية فيها إلى أعلى المعدلات العالمية.

إن الذى يقرأ الخطط الدراسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية فى اليابان ، يرى إلى أى حد يدرس التلاميذ البيئة المحيطة بهم ، وليس حولهم إلا البحر ويتأكـــد لمن يقرأ : لماذا أصبحت اليابان هذه الدولة الفقيرة فى مواردها الطبيعية ، مـــن أغنى شعوب الأرض فى مواردها البشرية ، وكيف أن العمل فى البحر (بيئـــة اليابان المحيطة بها) يضيف إلى ثرواتها مليارات ين يابانى كل عـــام ، وهـــى

تأكل مما تصيد ، فتشبع ولا تمد يدها ،ثم إنها تصدر منه فتغنى وتعتز وتتباهى على الأمم [٣١]

إن النهضة اليابانية مردها إلى التربية ثم التربية ثم التربية . نعم التربية التى أعدت القوة البشرية ، رأس المال البشرى الذى هو أهم وأغلى أنواع الاستثمار والذى هو نتيجة تربية اقتصادية ناجحة .

ب – كوريا:

ولنا فى تجربة النمور الأسيوية عبرة وعظة حيث استطاعت أن تنهض بنفسها اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ... الخ .

إن تجربة كوريا على سبيل المثال التنموية من خلال علاقة التعليم الكورى بالطابع القومى (الشخصية الكورية) تعكس المدى الكبير والأثر العظيم لقيمة راس المال البشرى فى النهضة الكورية ، حيث أن تربية اقتصادية للإنسان الكورى – تراعى البعد القومى – جعلته يتميز فى زمن قصير على دول عديدة متقدمة. إن بعضا من ملامح هذه التجربة الكورية تتضح بإيجاز شديد فيما يلى:[٣٢]

- الاهتمام بالاستثمار فى رأس المال البشرى والتوزيع العادل للدخل .
- غربلة الوافد التكنولوجى والإضافة إليه بما يتناسب مع ظروف المجتمع الكورى .
- الارتباط بين المؤسسات البحثية والاقتصادية والإنتاجية .
- فلسفة التعليم الكورى تدور حول القيم الثقافية التى تعبر عن الطابع القومى ، مثل الأخلاق والإنجاز وإتقان العمل والحفز على التعليم .
- الهدف الأساسى للتعليم الكورى تنمية الشخصية المتكاملة والتركيز على البناء الأخلاقى وتأكيد الارتباط بين التعليم والطابع القومى ، وتدعيم الجانب الإنسانى الذى يهدف إلى خدمة البشرية كافة .
- تدعيم العلاقة بين النظام التعليمى وثقافة المجتمع وطابعه القومى .
- الربط بين التعليم والتنمية .
- غرس القيم الحافزة للعمل والمستقاة من فلسفة المجتمع الكورى وطابعه القومى مثل حب العمل والتفانى فيه والتعاون والطاعة والانضباط .

التنمية الاقتصادية . منظور إسلامى :

تعد قضية التنمية الاقتصادية اليوم الشغل الشاغل للساسة والمخططين ، ومع هذا لم يظهر الاهتمام بها إلا حديثا ، فى حين أن الإسلام – ومنذ حوالى أربعة عشر قرنا – قد أولى قضية التنمية عناية فائقة واهتماما خاصا .

والتنمية فى ظل الاقتصاد الإسلامى فرض وضرورة ، حيث تستهدف أن يحقق الإنسان ، من خلال عمله درجات متزايدة من التعامل المنضبط مع الموارد المتاحة فى الكون والتى سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمته ، وذلك لتحقيق تمام الكفاية ، الذى يتناسب مع متوسط المعيشة السائد فى المجتمع المسلم[٣٣]

وينظر الإسلام إلى التنمية نظرة شمولية تجمع بين تطوير كل من الأرض والموارد الطبيعية والموارد البشرية ، ومفهوم التنمية فى الإسلام تحكمه عدة ملامح ، لعل من أهمها[٣٤]:

- الشمول حيث تتضمن التنمية من منظور إسلامى ، المظاهر الخلقية والروحية والمادية معا .
- الإنسان قلب عملية التنمية ومحور الارتكاز فيها ، وهو الهدف الأسمى للتنمية. العقل السليم والجسم السليم ، وحفظ الدين والنفس والعرض والمال.
- الاستخدام الأمثل للموارد التى أنعم الله بها على الإنسان وتوزيعها بالعدل والقسطاس.

والتنمية الاقتصادية فى الإسلام ، مسئولية الفرد والدولة معا ، وهى تنمية شاملة ومتوازنة وغايتها الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله فى الأرض :

(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ...) (هود – ٦١)

ولا يقر الإسلام (تنمية رأسمالية) تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز ، كما لا يقبل (تنمية اشتراكية) تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير ، ويؤكد الإسلام على توازن جهود التنمية فلا تستأثر بها مدينة دون أخرى أو

إقليم دون آخر .... الخ كما لا تقتصر التنمية فى ميدان الصناعة دون الزراعة أو الخدمات .

وتنادى الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية بضرورة التوازن الإنمائى ، وغاية (التنمية الإسلامية) هى الإنسان نفسه ، لا تستعبده المادة شأن (التنمية الرأسمالية) ولا يستبد به الغير شأن (التنمية الاشتراكية) وإنما تنمية للإنسان الحر المكرم الذى يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ، ليكون خليفة الله فى الأرض ، فيسعد فى الدنيا ، ويفوز بجنة الله فى الآخرة[٣٥]

وتتأثر التنمية مباشرة بأخلاق المجتمع ، تلك الأخلاقيات لها تأثير كبير على النظام الاجتماعى فيما يحدث من تفاعلات سلوكية بين أبناء المجتمع .

والقيم الأخلاقية تؤثر فى العديد من المتغيرات الاقتصادية المواكبة للتنمية الاقتصادية من حيث تكوين رأس المال وزيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وتنفيذ السياسات اللازمة وتبين كتابات علماء المسلمين أن الأخلاق عنصر أساسى للتنمية ، فهى تسمو بالإنسان وتحمى إنجازاته .

ولما كانت دعائم الاقتصاد أساسا تقوم على الزراعة والصناعة والتجارة فقد حث الإسلام على الزراعة عن طريق إحياء الأرض وتعميرها ، وهو ما ينادى به الفكر الاقتصادى المعاصر فيما يعرف بالتوسع الأفقى عن طريق زيادة رقعة الأرض المزروعة واستصلاح الأراضى وغزو الصحراء ..... الخ .

ومفهوم العمل فى الإسلام واسع وشامل لكل ضروب الحركة والإنتاج الفكرى والمادى، إن الإسلام يحث على العمل فى الزراعة (ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون، يس – ٣٥)

ويوجهنا الإسلام إلى العمل بالزراعة والاهتمام بها (ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات ، النحل – ١١)

وعن الصناعة والاشتغال بها وأهميتها فىزيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية ، حث الإسلام على الاشتغال بالمهن والحرف والصنائع المختلفة (وعلمناه صنعة لبوس لتحصنكم من بأسكم ، الأنبياء – ٨٠)

وكان النبى " داود عليه السلام وابنه سليمان يشتغلان بالصناعة ويحترفان فيها " (ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبى معه والطير وألنا له الحديد ، سبأ – ١٠)

وعن أهمية التداول والتعامل بين الناس فى التجارة لتدور دورة رأس المال أحل الله البيع وحرم الربا ، وألهم الله البشر أن يتبادلوا السلع والمنافع بالبيع والشراء وسائر المعاملات حتى تستقيم الحياة وتدور حركتها .

وحث النبى (ρ) على التجارة ورغب فيها ، وحث الإسلام على الاشتغال بها طلبا للعيش ، وتعميرا للأسواق وتداولا للبيع والشراء .

أخلاقيات الاقتصاد الإسلامى تضع أسسا للتربية الاقتصادية :

الاقتصاد الإسلامى بعبارة بسيطة للغاية هو الذى يوجه النشاط الاقتصادى (ما هو كائن) وجهة إسلامية (ما يجب أن يكون) وفقا لأصول ومبادئ الإسلام الاقتصادية حسبما ورد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وهو يختلف عن الاقتصاد الاشتراكى الذى يوجه النشاط الاقتصادى الكائن (وجهة اشتراكية) أى وفقا لأصول ومبادئ الاشتراكية التى تقوم على أساس الملكية العامة والتخطيط المركزى مما يجعل المواطن ترس فى آلة كبيرة هى الدولة ، كما يختلف عن الاقتصاد الرأسمالى الذى يوجه النشاط الاقتصادى (وجهة رأسمالية) أى وفقا لأصول ومبادئ الرأسمالية والتى تتلخص فى شعار (دعه يعمل ، دعه يمر) وهو معنى الاقتصاد الحر وآليات السوق [٣٦]

والاقتصاد الإسلامى إذن يتميز عن الاقتصاديات الأخرى من حيث أنه يقوم على دعائم وأسس أخلاقية تراعى البعد الإنسانى فى التنمية البشرية ، والنظرية الإسلامية فى الاقتصاد لا تنفصل عن الجانب الأخلاقى من حيث الوسائل والمقاصد والأهداف ، والنظرية التى تعتمد على أساس أخلاقى توفر فرصا للسعادة لا توفرها النظريات الأخرى التى تقوم على التنافس القهرى الذى تقوم عليه النظرية الفردية (الرأسمالية) أو الحقد الطبقى الذى تقوم عليه النظرية الماركسية ، واستعراض نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة يوصل إلى بعض القيم الأخلاقية ومن بينا ما يلى [٣٧] :

١- التزام الصدق والأمانة وحظر الغش :
(إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، النساء – ٥٨)
(فإن آمن بعضكم بعضا فليؤد الذى اؤتمن أمانته – البقرة ٢٨٣)
(لا تخونوا الله ورسوله وتخونوا أماناتكم – الأنفال ٢٧)
وقول الرسول الكريم (ص) : من غشنا فليس منا)

٢- حسن المطالبة :
(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة – البقرة ٢٨٠)

٣ – حسن الوفاء :
(وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم – الإسراء ٣٥)

٤ – عدم مضارة الغير ، أى عدم استخدام النشاط الاقتصادى فى جلب الضرر للغير ، وعدم استخدام المال الناتج من أرباح هذا النشاط فى الحصول على جاه أو سلطان بطريق الرشوة .

إن هذه القيم الأخلاقية يمكن أن تشكل أساسا هاما للتربية الاقتصادية وترتبط بالأسس النظرية والأخلاقية عدة قواعد هامة تحكم النظام الاقتصادى الإسلامى ، أهمها:(٣٨)

١- اعتبار المال الصالح قوام الحياة ووجوب الحرص عليه وحسن تدبيره وتنميته وتثميره (استثماره) لقوله تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا – الكهف ٤٦)
٢- العمل على كل قادر ، والحث على العمل والكسب وهو واجب على القادر عليه (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون – التوبة ١٠٥)
٣- الكشف عن منابع الثروات ومصادر الخير والحث على العناية بها ووجوب استغلالها . وكل ما فى الكون مسخر للإنسان ليستفيد منه وينتفع به (وسخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض جميعا – الجاثية ١٣)
٤- تحريم الكسب الخبيث من ربا وقمار وغش وسرقة ... الخ (وأحل الله البيع وحرم الربا – البقرة ٢٧٥)

٥- التقريب بين الطبقات والمساواة فى حق العيش من خلال تحريم الكنز (كنز المال) ومظاهر الترف والحث على المساواة والتكافل بين الناس وتقرير حق الفقراء فى مال الدولة ومال الأغنياء والله كفل الرزق لكل فرد ولكل دابة (وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها – هود ٦)

٦- التفاوت فى المعيشة لحكمة أرادها الله سبحانه وتعالى فى الخلق ، فالجميع سواء فى حق المعيشة إلا أنهم يختلفون فى درجاتها ومراتبها وهذا التفاوت أمر طبيعى اقتضته حكمة الله البالغة (نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات – الزخرف ٣٢)

٧- حرمة المال واحترام الملكيات ، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة (كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله) . (لا ضرر ولا ضرار) والإسلام لا يقر اكتناز الثروة واحتكار وسائل الإنتاج (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم – التوبة ٢٤)

٨- تنظيم المعاملات المالية وإيجاد توازن عادل بين رأس المال والعمل ، وذلك فى حدود مصلحة الأفراد والمجتمع واحترام العقود والالتزامات ، وإقرار مبدأ العدل والإنصاف أساس لجميع المعاملات (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل – النساء ٥٨)

٩- مسئولية الدولة ، حيث أعلن الإسلام مسئولية الدولة عن حماية النظام الاقتصادى وعن حسن التصرف فى المال العام ، تعدل فى جبايته تأخذه بحقه وتصرفه بحقه ، وحظر الإسلام استخدام السلطة والنفوذ ولعن الراشى والمرتشى والرائش وحرم الهدية على الحكام والأمراء .

إن هذه القواعد التى تحكم النظام الاقتصادى الإسلامى بحاجة إلى من يضمنها فى المقررات الدراسية والبرامج التعليمية والأنشطة التربوية مما يساهم فى إثراء فعالية التربية الاقتصادية.

المنهج الإسلامى لعلاج المشاكل الاقتصادية :

اختلف علماء الاقتصاد فى المذهبين الرأسمالى والاشتراكى فى تشخيص المشاكل الاقتصادية وفى تقديم العلاج لها . ولكنهما يتفقان فى التركيز على الجوانب المادية . وهنا يبدو تفرد المنهج الإسلامى وتميزه فى تناول هذه المشكلة ، فهى فى نظر الإسلام (لا تنبع من قلة الموارد الطبيعية) وإنما تتجسد فى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان بسوء توزيع الثروة والكفر بالنعمة وسوء استثمار الموارد الطبيعية التى هى من صنع الله بفعل الإنسان (حكومات أو جيوش أو ..... الخ)

وينظر المنهج الإسلامى إلى المسألة الاقتصادية من خلال المبادئ التالية:[٣٩]

- أن الله سبحانه وتعالى خلق الناس وتكفل برزقهم (وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها – هود ٦)
- أن الله جعل للناس أسباب الرزق وسخر لهم ما فى الأرض والكون من موارد ومظاهر (الله الذى خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم – المجادلة ١١)
- أن الموارد التى هيأها الله لم تخلق عبثا ، بل وفق قوانين محكمة البناء ، حتى يحيل الإنسان بصره ويعمل فكره فى قدرة الخالق ، ويؤدى وظيفته فى إعمار الأرض (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون – الزمر ٩)
- أن الموارد فى صورتها الأولية فى الطبيعة تحتاج إلى استخراج وتحويل ونقل وتخزين ... الخ وهذا يتطلب العلم والعمل وبذل الجهد (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره – الزلزلة ٧ – ٨)
- أن استغلال الموارد واستثمارها وتنميتها لصالح البشر يقتضى التعاون وتكاتف الجهود انطلاقا من عموم الدعوى للعمل (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون – التوبة ١٠٦) ومن عموم الدعوة

للتعاون (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان – المائدة ٢)

- أن رفاهية الإنسان لا تقتصر فقط على الجوانب المادية من الحيـــاة ولا تقاس فقط بمتوسط دخل الفرد ، بل تمتد لتشـــمل الجوانـــب المعنويـــة والروحية التى تحقق الرضا بأداء حقوق الله وحقوق العبـــاد والتعـــاون على الخير (المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خيـــر عند ربك ثوابا وخيرا أملا – الكهف – ٤٦)
- أن الهدف الاقتصادى الأساسى للمجتمع الإسلامى يكون بالعمـــل علـــى استغلال موارده الاستغلال الأمثل ثم تحقيق التنمية الاقتصادية بالكشف عن موارد غير مستغلة وبتحسين طـــرق ووســـائل الإنتـــاج والإدارة والتنظيم .
- أن ندرة الموارد ليست فى الواقع إلا ندرة ظاهريـــة أوجـــدها الإنســـان بكفره بنعمة الله عليه ، حيث يبدد الموارد المتاحة له وقوة عملـــه فـــى أعمال القتل والهدم والتخريب، وكذلك بظلمه لأخيه الإنسان . إذا يحاول الأقوياء ذو السلطان والنفوذ احتكار الموارد لإشباع حاجات خاصة ولا يتركون إلا القليل للفقراء .
- مع احترام الإسلام للملكية الفردية (الخاصة) والنشـــاط الفـــردى فـــى مجال الاقتصاد ، فإن هناك مجالات لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق مصالح الجماعة وحمايتها من الاحتكار والاســـتغلال وتحقيـــق التكافل الاجتماعى .
- أن كل ذلك لا يمكن أن يحقق أهدافه ويؤتى ثمـــاره إلا علـــى أســـاس عقائدى وأخلاقى قوى متين ، الأمر الذى يقتضى التأكيد على القواعـــد التربوية الإسلامية لتهذيب الفرد بدءا من الأسرة ومـــرورا بمؤسســـات المجتمع المناطة بالتربية والتعليم والإعلام (يا أيها الذين آمنـــوا قـــوا أنفسكم وأهليكم نارا – التحريم ٦)

إن هذه المبادئ الأساسية العامة لتناول المشكلة الاقتصادية مـــن منظـــور إسلامى يجب أن تغرس فى نفوس النشئ طيلة حيـــاتهم الدراســـية – بحســـب

أعمارهم الزمنية – فى مختلف مراحل التربية والتعليم ، وذلك من خلال ما يقدم لهم من مقررات دراسية وأنشطة صفية ولا صفية ومـن خـلال المحاضـرات واللقاءات والدروس العملية التى تهيئ لهم الظروف المناسبة لاكتساب المعارف وتحصيل العلوم التى تساهم فى إعداد النشئ لفهم أبعاد الحياة الاقتصـادية فـى تكاملها مع أبعاد الحياة الأخرى . ويمكن أن تساهم التربية الاقتصادية فى هـذا المجال .

التربية الاقتصادية .... النموذج الإسلامى

إن المتتبع لمسيرة التنمية والمشكلة الاقتصادية ومنهج الاقتصاد الإسلامى يتبين أن التنمية فى ظل الاقتصاد الإسلامى فرض وضرورة ، كما أن الإسـلام ينظر إلى التنمية نظرة شاملة تجمع بين تطوير كـل مـن الأرض والمـوارد الطبيعية والمصادر البشرية (رأس المال البشرى) والتنمية الاقتصادية – فـى المنهج الإسلامى – مسئولية مشتركة بين الفرد والدولة .

والاقتصاد الإسلامى يتميز على الاقتصادات الأخرى بأنـه يقـوم علـى ركائز ودعائم وأسس أخلاقية تراعى البعد الإنسانى فى التنمية البشرية .

وإذا كانت هذه هى – بإيجاز – نظرة الإسلام إلى التنمية فى ضوء منهج الاقتصاد الإسلامى ، ونظرا للعلاقة بين التنمية والتربية الاقتصادية ، فما هـى الرؤية الإسلامية للتربية الاقتصادية ؟ وبمعنى آخر ما مفهوم التربية الاقتصادية فى الإسلام ؟

إذا كانت التربية الإسلامية تعنى بالإنسان الفرد من مختلف جوانبه ، العقل والجسم والروح والوجدان .... ، وإذا كانت التربية الإسلامية تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان وغرس قيم الانتماء والولاء للوطن ، وتحث علـى ضـرورة أن يكتسب الإنسان عملا يرتزق منه ويسهم فى تطوير البشـرية .... الـخ ، فـإن التربية الاقتصادية فى الإسلام لا تقتصر على تربية الإنسان المسلم على التعامل مع شئون المال (الاقتصاد) دون غيرها من شئون حياة المسلم ، بل إنها تتسع لتشمل تربية الإنسان على التعامل مع شئون حياته كلها ، على نحو يتفـق مـع

منهج الله المرسوم للتعامل معها ، دون إفراط شريطة أن يبتغى الإنسان فى قوله وفعله وجه الله سبحانه وتعالى. [٤٠]

والتربية الاقتصادية – فى ضوء النموذج الإسلامى – تقوم على حسابات مدروسة وأسس رصينة ، وتسعى إلى تحقيق أهداف كثيرة فى مقدمتها إرضـاء الله وتقواه ، وتحقيق استخلاف الإنسان فى الأرض وتمكينه من تعميرها ، ونشر الحق والعدل والخير فى الأرض، وإقامة توازن بين حاجات الفـرد وحاجـات الجماعة وبين عقيدة الإسلام وعباداته ومعاملاته ، ومطالب دنيا المسلم وتطـور الحياة من حوله.[٤١]

وفى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة آيات كريمة وأحاديث شـريفة تشير إلى معنى ومفهوم ومبادئ التربية الاقتصادية منها على سبيل المثـال مـا يأتى :

فى آيات القرآن الكريم الذى يشير إلى هذه المعانى منها :

(... منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون – المائدة : ٦٦)

(... ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله – فاطر : ٣٢)

(... وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين – الأعراف : ٣١)

(... ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين – الأنعام : ١٤١)

(... فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلا مما تأكلون – يوسف : ٤٧)

وتشير أحاديث الرسول (ص) إلى الاقتصاد فى استعمال الماء حتى وإن كان الإنسان على نهر جار (يغترف الماء من النهر أو البحر) فعن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه) أن النبى (ص) مر بسعد وهو يتوضأ فقال : ما هـذا السرف يا سعد ؟ فقال : وهل فى الماء من سرف ؟ قال : نعم . وإن كنت على نهر جار . رواه أحمد وبن ماجة [٤٢] . ولا شك أن الإسراف فى الماء يتحقـق بالاستعمال غير الرشيد للماء . ومما يؤسف له أنه فى واقعنا الاجتماعى صورا عديدة لاستخدام سئ وغير مفيد للمياه.

وتوجيهات الإسلام إلى القصد والعفاف وعدم الإسراف فى حياة الإنسـان عديدة ، فقد تضمن الإسلام طائفة من المبادئ والإرشـادات المتصـلة بحيـاة

المسلمين قصد بها تنظيم شئونهم منها الآداب التى تتعلق بالطعام والملبس والمسكن ..... الخ . والإنسان السوى الذى يريده الإسلام هو الذى يراعى الدارين (الدنيا والآخرة) حيث يعمل لهما معا.

وقد أكد القرآن الكريم على ذلك فى نصيحة المولى (جل وعلا) لقارون (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين، القصص:٧٧)

فالدنيا وسيلة للآخرة ، وصحة الوسيلة ضمان لنجاح المقصد ، كما أن انتظام المقدمات يؤدى إلى تحصيل النتيجة المطلوبة.[٤٣]

ويوصى الإسلام ألا يكون الإنسان عبد بطنه وشهواته ، يعيش فى الدنيا ليأكل ويمرح (أكثر الناس شبعا فى الدنيا أطولهم جوعا يوم القيامة) رواه البخارى ، والمعروف أن بعض الأمراض والعلل تنشأ عن امتلاء المعدة بما لا تطيق هضمه .. لذلك جاء فىالحديث الشريف (ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه) رواه الترمذى .

ويوصى الإسلام بالاعتدال فى ارتداء الملابس ويكره للرجل أن يباهى بها أو يختال فيها ، وفى نفس الوقت يؤكد على التجمل والتزين وحسن الهيئة. والفرق كبير بين إنسان يزخرف ظاهره ويهمل باطنه ، وينفق خير وقته وماله فى ملابس يلصقها بجسمه ، وآخر يجعل همه الأكبر فى صيانة حقيقته واستكمال مروءته.[٤٤]

والإسلام دين الوسط والاعتدال ، والتوسط لب الفضيلة ، حيث يملك الإنسان الحياة فيسخرها فى بلوغ المثل العليا ، لا أن تملكه الحياة فتسخره للدنيا، ولا أن يحرم الإنسان من الحياة أصلا فيقعد ملوما محسورا ، وهذا ما أشار إليه الرسول (ص) فى قوله : (والله ما الفقر أخشى عليكم ، ولكنى أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان من قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم) رواه البخارى .

ومما سبق يتبين أن مفهوم التربية الاقتصادية فـــى الإســـلام ، يتضـــمن المعانى والمبادئ والقيم التالية :

- الانتماء ، فالفرد المسلم المنتمى للأسرة والجماعة والدولة والأمة سوف يحافظ على الممتلكات الخاصة والعامة وسيحفظ أمن الوطن وسلامته .
- التعاون والتكافل بين بنى البشر من أجل تحسين أحوال البشر .
- الإنفاق بدون تبذير ولا تقتير فيما يفيد المجتمع المسلم .
- السعى للعمل والقيام به على خير وجه والدقة فيه وإتقانه .
- الإنتاج والمزيد من الإنتاج مع مراعاة جانبى الكم والكيف .
- الإدخار والاستثمار فيما يفيد الفرد والجماعة دون إمساك للمال وحبســه عن الغير .
- استغلال وقت الفراغ فيما يفيد الإنسان دون لهو أو عبث .
- حفظ الصحة والعقل والدين .
- حفظ البيئة ونظافتها وتنميتها لتعود بالنفع على الإنسان .
- الوعى بقيمة الأشياء ماديا ومعنويا .
- الصدق والصراحة فى القول والعمل والتعامل مع الناس .
- السلوك المنضبط القويم الذى يحفظ حياة الفرد والمجتمع .
- حسن الاختيار التعليمى والتوجيه التربوى والإرشاد النفسى حتى تستقيم حياة الإنسان المهنية مع قدراته وإمكاناته ورغباته ليكون أكثر اتزانا وأعظم إنتاجا وأفضل استهلاكا وأسعد وجدانا .

وتؤكد التربية الاقتصادية فى الإسلام على أهمية إعداد الفرد المسلم فـــى مجالات عديدة من بينها:[٤٥]

- تربية المسلم على الإنتاج ومزيد من الإنتاج (الكم والكيف)
- تربية المسلم على ترشيد الاستهلاك (إنفاق دون تبذير أو تقتير)
- تربية المسلم على تحصيل العلم النافع المفيد .
- تربية المسلم على ممارسة العمل وإتقانه وجودته .
- تربية المسلم على استثمار وقت الفراغ فيما يفيد .

وفيما يخص العمل هناك قيم اقتصادية عديدة – يشير إليها ويؤكدها الإسلام – يجب أن تتضمنها التربية الاقتصادية ، ومنها : [٤٦]

- الإدخار والاستثمار فى غير تبذير ولا تقتير .
- حب العمل والتفانى فيه والتعاون على أدائه .
- الصدق والأمانة ومراقبة الله فى العمل .
- إتقان العمل (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)
- إخلاص النية لله .
- الشعور بالمسئولية والمحاسبة .
- التطوع بالعمل بدون أجر إذا كانت الضرورة تقتضى ذلك .

نماذج لحالات فى التربية الاقتصادية

مثال (١) : حالة التعليم فيما يتعلق بمحو الأمية وتعليم الكبار

إن المتتبع للإنفاق التعليمى بصفة عامة ، يجد ارتفاع معدلات الإنفاق بشكل عام ، وقد تكون أرقام الموازنة المخصصة للتعليم مرتفعة ، ولكن الإنفاق غير رشيد ، فقد تنفق أموال طائلة بدون عائد مادى أو معنوى .

ولنأخذ على سبيل المثال مجال محو الأمية وتعليم الكبار :

بالرغم من الأموال المرصودة والمنفقة على هذا المجال ، مازالت نسبة الأمية فى الفئة العمرية (١٥ – ٣٥) سنة تدور حول الرقم ٣٠% ويعنى هذا أن حوالى ثلث فئة الشباب فى سن العمل أميون .

وهناك جهود تبذل وبرامج تعد وأموال تنفق لمحو الأمية ومع ذلك تزيد نسبة المتسربين من فصول محو الأمية والأرقام التالية توضح ذلك [٤٧] :

يوجد فى محافظة الدقهلية على سبيل المثال وهى من كبرى محافظات مصر حوالى ٣٥٠ ألف أمى فى فئة العمر (١٥ – ٣٥) سنة . ويقوم فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالدقهلية بفتح فصول سنويا تستوعب حوالى ٨٧ ألف أمى ، فى امتحان يناير عام ٢٠٠٢ تقدم للامتحان ٣٠ ألف ، حضر منهم فقط ١٦ ألف ، وبعد الامتحان نجح منهم فقط حوالى ٥ آلاف أمى .

وتعكس هذه الأرقام إهدارا للجهد والوقت والمال الذى ينفق فـى مجـال محو الأمية وتعليم الكبار ، حيث أن نسبة التسرب من الامتحان تبلـغ حـوالى ٤٦,٤% ، كما أن نسبة النجاح تبلغ حوالى ٣١% ، وهذا يعنى أن أكثـر مـن ثلثى الأفراد الذين تقدموا لتمحى أميتهم الأبجدية (وهو مفهوم متواضع جدا لمحو الأمية) مازالوا فى عداد الأميين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نحن أمام إهدار مادى خطير ، حيث أن تكلفة الدارس خلال دورة محو الأميـة حـوالى ١٨٣ جنيه مصرى (ربما تزيد عن تكلفة الطالب فـى مرحلـة التعلـيم قبـل الجامعى) وهذا يتسبب فى إهدار مادى يقدر بحوالى خمسة ملايين جنيه سنويا.

ولا شك أن هناك أسباباً عديدة وراء ذلك فيما يتعلق بالأميين أنفسهم ومـا يتعلق بالمعلمين والإدارة والبرامج .... إلخ ، مما يدعو إلى القول بأهمية دراسة هذه القضية بمنهج علمى يتناول أبعاد القضية واقتراح الآثار المترتبـة عليهـا ماديا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا .....الخ .

إن هذه الشريحة من الأميين على مستوى الدولة (فى مصـر) وعلـى المستوى العربى والإسلامى ليست هينة ، إذ أنها فى سـن العمـل والشـباب والعطاء (١٥ – ٣٥) سنة ، وهى إذا ما استثمرت طاقاتهـا فسـوف تعطـى الكثير للوطن فى مردود اجتماعى نفسى قيمى اقتصادى.

ويمكن أن أشير فى هذا الصدد إلى جانب من هذا المردود ، على سـبيل المثال ، فى السياق التالى :

أثناء متابعة الطلاب المتدربين فى فصول محو الأمية وتعلـيم الكبـار ، سألت سيدة عمرها حوالى ثلاثين سنة : هل تستفيدى من فصول محو الأميـة ؟ أجابت نعم . سألتها ما هى هذه الفوائد ؟ حكت لى ما يلى :

زوجى عامل بسيط ، تسكن فى شقة ضيقة ، عندى ثلاثة أبنـاء ، توجـد حنفية مياه بالشقة، يتسرب منها الماء منذ حوالى ستة شهور ، ولمـا التحقـت بفصول محو الأمية ، وعرفت قيمة المياه من خلال درس (نقطة مياه شـريان الحياة) عدت إلى الشقة واشتريت جلدة حنفية (قيمتها لا تتعدى خمسة قروش)

ولما حضر زوجها قام بفك الحنفية وتغيير الجلدة وبعدها انقطع تسرب المياه ... بعد هذا قلت لها ماذا أيضا ؟ قالت :

أنا ست بيت ، ونحن ناس بسطاء ، كنت أشترى خبزا بحــوالى جنيهــين يوميا ، وكنا نأكل منها مع زوجي وأبنائى وما يتبقى (أكثر من النصف) نرميه فى القمامة ولما شرحوا لى فى الفصل أهمية المحافظة على المـــال والادخـــار عدت لأشترى الخبز بقدر الحاجة ووفرت فلوس كثيرة .

إن هذه الأمثلة تعكس الكثير مما يمكن قوله عن أهمية الــوعى بنــواحى الحياة المختلفة وبإمكانية الإصلاح فــى مجــالات عديــدة ، ومنهــا الجانــب الاقتصادى والاجتماعى مما يؤكد أهمية التربية الاقتصادية .

مثال (٢) حالة الفقر :

يعد الفقر مشكلة قديمة لازمت الإنسانية منذ فجر التاريخ ، إلا أن حــدتها لم تظهر إلا مع تزايد حاجات الإنسان ورغباته مع تطوره وتقدمه ، وقد بلغــت مشكلة الفقر ذروتها مؤخرا فى العصر الحالى بحكم سهولة التواصل بين الناس وظهور الفوارق مع ازدياد درجة الوعى الاجتماعى (فالفلاح فــى القريــة ذات الاقتصاد المغلق لم يكن يشعر بفقره إلا حين اتصاله بعالم المدينــة) ومشــكلة الفقر نسبية ، تختلف باختلاف الزمان والمكان ، ففقير العصر الحاضر يعتبــر غنيا بالنسبة إلى إنسان العصور القديمة ، كما أن متوسط الحال اليوم فى مصر أو الهند – مثلا – يعتبر فقرا بالنسبة لمتوسط الحال الأمريكى أو الأوربى.[٤٨]

وتتمثل مشكلة الفقر (وهى مشكلة اقتصادية) فــى الفكــر الاقتصـــادى التقليدى فى عدم توافر المستوى الأدنى للمعيشة (حد الكفــاف) ممـــا يتعلــق بمتطلبات البقاء ، بمعنى أن الفرد يكون فقيرا عندما لا تتوفر له متطلباته بالقدر الذى يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج .

وفى الفكر الاقتصادى الحديث يعد متوسط دخل الفرد (والذى يمكن قياسه ماديا) مؤشرا للغنى والفقر علاوة على مؤشرات أخرى عديدة تحكــم التنميــة البشرية ، وتعكس مدى تقدم أو تخلف المجتمعات . ومن هذه المؤشــرات مـــا

يتعلق بالحالة السكانية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والعمل والرعاية الاجتماعية ..... الخ [٤٩]

وفى الفكر الاقتصادى الإسلامى تتمثل مشكلة الفقر فى عدم توفر المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان وبحسب عمل ومسئولية الفرد ، مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة . بمعنى أن الفرد يعد فقيرا ما لم تتوفر له متطلباته بالقدر الذى يجعله فى بحبوحة من العيش وفى غنى عن غيره. ويفهم من هذا أن تصور الإسلام للمشكلة الاقتصادية (مشكلة الفقر) لم يرتبط منذ البداية بهدف توفير الضرورات الأساسية للمعيشة ، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، وهذا ما انتهى إليه أخيرا الفكر الاقتصادى الحديث بعد حوالى أربعة عشر قرنا ومعبرا عنه بمصطلح (الرفاهية الاقتصادية) أو (الرخاء المادى) [٥٠] .

ومن ذلك يتبين أن الفقير فى الإسلام – فردا كان أو دولة – هو من يعيش فى مستوى تفصله هوة سحيقة عن المستوى المعيشى السائد فى المجتمع المحلى أو العالمى المتقدم . ويترتب على ذلك أن المشكلة الاقتصادية فى نظر الإسلام هى على المستوى المحلى تكمن أساسا فى اختلال التوازن الاقتصادى بين أفراد المجتمع ، وهى على المستوى العالمى تكمن فى الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية. [٥١]

ويتطلب هذا إعادة الخلل فى التوازن سواء على المستوى المحلى أو العالمى بحيث لا يكون المال متداولا بين فئة قليلة تستأثر دون غيرها كما ورد فى قوله الله جل وعلا (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم – الحشر ٧)

ومرد مشكلة الفقر (المشكلة الاقتصادية) فى الاقتصاد الإسلامى هو ذلك القصور فى الإنتاج بسبب عدم استغلال الموارد الطبيعية (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها – إبراهيم ٣٤) كما أن مرد المشكلة إلى سوء التوزيع لا الملكية الخاصة فى حد ذاتها (وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين آمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه إن أنتم إلا فى ضلال مبين – ياسين ٤٧)

فمشكلة الفقر فى الاقتصاد الإسلامى ، مردها الإنسان ذاته وفساد نظامه الاقتصادى ، سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع ، فهى ذات صفة مزدوجة أو هى كالعملة الواحدة ذات وجهين ، الأول يتعلق بوفرة الإنتاج ، والثانى يتعلق بعدالة التوزيع ، بحيث لا يغنى أحدهما عن الآخر . ذلك أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هى احتكار واستغلال لا يقره الإسلام ، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كاف هى توزيع الفقر والبؤس مما يرفضه الإسلام[٥٢]

وربما يكون فقر بعض الشعوب العربية والإسلامية (المشكلة الاقتصادية) مرده للسياسات والنظم القائمة على أمور هذه الشعوب ، فقد ورد فى صحيفة الهيرالدتريبيون مقال فى أكتوبر عام ٢٠٠٠حول التخلف الاقتصادى فى الدول الإسلامية وارتباطه بالإسلام ، يشير إلى أن الانحطاط الاقتصادى وتخلف التنمية فى بعض هذه الدول ، ليس مرده الإسلام ، ولكن مرده الأساسى هو السياسات والنظم الحاكمة فى هذه البلاد [٥٣]

ولقد عالج الإسلام مشكلة الفقر منذ زمن بعيد ، من خلال إقرار الزكاة (وهى أحد أركان الإسلام) ولو أن زكاة مال المسلمين حسبت ووزعت على فقراء المسلمين لما كان فى العالم الإسلامى فقير واحد .

إن زكاة أموال المسلمين التى تستثمر فى الغرب (حوالى تريليون دولار = ١٠٠٠ مليار) كفيلة بالقضاء على الفقر . كما أن استثمارها داخل البلاد العربية والإسلامية سيعود بلا شك على أبناء الأمة بالخير الوفير فيما يمكن أن تحققه من نهضة اقتصادية وتشكيل قوة لا يستهان بها . فهل من مجيب ؟

مثال (٣) : حالة الإنفاق وميزانية الأسرة :

وأخيرا ، فى حدود اطلاعى لم أجد أفضل مما كتبه (محمد عفر) حول تخطيط الإنفاق سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للأسرة من منطلق إسلامى مؤكدا على أولويات الإنفاق ، وسأحاول أن أشير بإيجاز إلى ما سطره حول ميزانية الأسرة فيما يلى :

إن المستهلك المسلم يجب أن يخطط لإنفاقه الاستهلاكى على أسس غير معتادة فى المدارس الفكرية الوافدة – إلا إذا رأى ما يمكن أن يفيده ويتفق مع تعاليم

دينه – فهو يأخذ فى اعتباره احتياجاته من اللوازم الخمس وهى على الترتيب حسب الأهمية (٥٤)

١- حفظ الدين .
٢- حفظ النفس
٣- حفظ العقل
٤- حفظ النسل
٥- حفظ المال

كما يأخذ المسلم فى اعتباره احتياجات غيره ممن يعول أو يجب عليه الإنفاق عليهم أو مساعدتهم بدرجات متفاوتة ، وكذلك التطوع بأنواع القربات المختلفة إلى الله ، استجابة لقوله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض – البقرة ٢٦٧)

وهناك أقسام ثلاثة داخل كل لازمة من اللوازم الخمس هى (الضروريات – الحاجيات – التحسينات) ولكل من هذه الأقسام مكملاتها .

وداخل كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة مراتب وفرعيات أخرى تأخذ فى الاعتبار مسئولية الفرد المسلم (الذى سيقوم بالإنفاق) عن الآخرين تبعا لمدى الصلة بهم والمعرفة بأحوالهم وحاجتهم وإمكانياته المالية على مساعدتهم .

ويلخص الجدول (٢) تصورا للوازم الخمس للإنفاق ومراتبها وأقسامها وفروعها المختلفة .

ويمكن أن يسترشد المستهلك ، فى توزيع دخله بين أقسام الإنفاق (ضروريات – حاجيات – تحسينات) وبين نفسه وغيره بقاعدة التساوى التى توضحها المعادلة التالية (فى حالة الاختيار بين مجموعتين من السلع أو أبواب الإنفاق المختلفة (٥٥)

و أ / س أ = وب / س ب

حيث : و أ = الوزن النسبى للسلعة (أ) تبعا للكمية المستهلكة منها
وب = الوزن النسبى للسلعة (ب) تبعا للكمية المستهلكة منها
س أ = سعر السلعة (أ)

س ب = سعر السلعة (ب)

وهذا يعنى أن الإنفاق على السلعتين مرتبط بأوزانهما النسبية ، علـــى أن يراعى أن هذه القاعدة ليست جامدة ، بل يمكن أن تعدل تبعا لظروف المجتمـــع والمحتاجين فيه ورغبة الشخص (المنفق) فى ثواب الآخرة وخصائصه مـــن جود وكرم .

ويراعى أن السلعة تأخذ وزنا نسبيا متوسطا مرجحا فى حالة اســتخدامها فى أكثر من مجال من مجالات الإنفاق (ضروريات – حاجيات ..... + حفـظ الدين ، حفظ النفس ....) وأن يكون الترجيح تبعا للكمية المخصصة لكل مجال، والوزن المرجح لهذا المجال ، ويحسب الوزن المرجح كالتالى :

وذلك تبعا لدالة الدخل للفرد المسلم وهى :

$ل = مجـ س_{ض} ك_{ض} + مجـ س_{ح} ك_{ح} + مجـ س_{ت} ك_{ت}$

حيث : مجـــ = المجموع

ل = الدخل　　　س = السعر　　　ك = الكمية

ض = ضروريات　　　ح = حاجيات　　　ت = تحسينات

خلاصة البحث وتوصياته :

إن الواقع الاجتماعى العربى يمر اليوم بمرحلة صعبة حيث التحديات العديدة التى تواجهه فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع ....الخ . ويشهد هذا الواقع صورا عديدة لسلوكيات خاطئة سواء على المستوى الفردى أو الأسرى أو المؤسسى الحكومى ، خاصة ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك (قوام عملية الاقتصاد) وما يرتبط بهما من سلوكيات أخلاقية فى المقام الأول .

إن هذه السلوكيات التى تضر بالاقتصاد الوطنى تعكس الافتقار إلى تربية اقتصادية ، ومن ثم كان البحث الحالى ليتناول هذه القضية من خلال المحاور الآتية :

- مبررات ودواعى التربية الاقتصادية .
- مفهوم التربية الاقتصادية وارتباطها باقتصاديات التعليم .
- بعض الحالات والمواقف الاجتماعية التى تعكس الحاجة إلى التربية الاقتصادية .
- التنمية الاقتصادية من منظور إسلامى .
- النموذج الإسلامى للتربية الاقتصادية وكيفية تطبيقه .

وقد بين البحث مفهوم التربية الاقتصادية فى الإسلام والمبادئ والقيم التى يتضمنها هذا المفهوم والذى يؤكد على أهمية الاختيار التعليمى والتوجيه المهنى والإرشاد النفسى حتى تستقيم حياة الفرد المهنية مع قدراته وإمكاناته ورغباته ليكون أكثر اتزانا وأعظم إنتاجا وأفضل استهلاكا وأسعد وجدانا .

وتؤكد التربية الاقتصادية فى الإسلام على أهمية إعداد الفرد فى مجالات عديدة منها :

- الإنتاج ومزيد من الإنتاج (الكم – الكيف)
- ترشيد الاستهلاك (إنفاق دون تقتير ولا تبذير)
- تحصيل العلم النافع المفيد فى الدنيا والآخرة .
- ممارسة العمل وإتقانه وجودته .
- استثمار وقت الفراغ فيما يفيد الفرد والأسرة والوطن .

كما تؤكد التربية الاقتصادية فى الإسلام على غرس وتنمية قيم اقتصادية عديدة مثل :

- حب العمل والتفانى فيه والتعاون على أدائه .
- الصدق والأمانة ومراقبة الله فى العمل .
- الادخار والاستثمار .
- إتقان العمل وتجويده وجعله خالصا لوجه الله الكريم .
- الشعور بالمسئولية والمحاسبة من الله سبحانه وتعالى .
- إخلاص النية لله فى العمل .
- الإبداع والابتكار فى أساليب العمل وتطوير الأداء .

وأخيرا فإن تربية اقتصادية تنطلق من هذا المفهوم – الإسلامى – والمبادئ والقيم التى يرتكز عليها ، ومعلم قادر على القيام بمسئولياته لكفيلة بأن تحقق تقدما كبيرا فى المجتمع فى كل نواحى حياته بما فيها الجانب الاقتصادى ، كما أنها كفيلة بمواجهة المواقف والحالات التى ترتبط بسلوكيات خاطئة فى التعامل مع البيئة بشكل عام ، ومن ثم تعزيز التماسك الاجتماعى ، وتدعيم روح المواطنة وإعلاء قيمة الانتماء العربى والإسلامى .

إن ما يمكن تقديمه من توصيات فى هذا البحث ، يتمحور حول النقاط الآتية :

- ضرورة الوعى بمفهوم التربية الاقتصادية والعمل على نشره بين الصغار والكبار بواسطة التعليم والإعلام .
- إمداد المعلم فى كل مراحل التعليم (حيث سيكون له الدور الأكبر كقدوة) بالمعارف والمعلومات حول التربية الاقتصادية وكيفية تقديمها للطلاب .
- مراجعة المقررات الدراسية فى مختلف مراحل التعليم بحيث يمكن تضمينها المبادئ والقيم المرتبطة بالاقتصاد والتوسط والاعتدال فى الاستهلاك .
- إعادة النظر فى أساليب الدراسة فى حصص المجالات المدرسية (اقتصاد – زراعة – فن .... الخ) بحيث يمكن غرس قيم اقتصادية لدى المتعلمين بشكل علمى وعملى تدريبى وليس بشكل نظرى .

- التأكيد على أهمية أن تكون المدرسة ، مدرسة منتجة (منتج إنسانى)
- التأكيد على ضرورة غرس القيم الاقتصادية لدى المتعلمين بدءا من التعليم قبل الابتدائى وحتى التعليم العالى .
- التوعية المستمرة ، بواسطة التعليم والإعلام ، بأهمية ترشيد السلوك البيئى وأثره فى المحافظة على صحة الإنسان لضمان مزيد من الإنتاج وبالتالى رفع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- العمل على عودة الوفاق بين الإنسان والبيئة ، لإعادة الخلل فى التوازن فى مكونات البيئة الطبيعية كما أوجدها الله سبحانه وتعالى ، ومن ثم استثمارها الاستثمار الأمثل لصالح بنى البشر .
- ضرورة ربط التعليم بحركة الإنتاج فى المجتمع (المدرسة – المصنع – المتجر – المزرعة ..... الخ) ليكون المتعلمون شركاء إيجابيون مبدعون لا أن يكونوا حافظين متلقين سلبيين .
- ترشيد الإنفاق التعليمى على كل المستويات بدءا من قمة الهرم التعليمى وانتهاء بالمدرسة وتعزيز قيم الولاء والانتماء والمحافظة على المال العام .
- مزيد من الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، ودراسة أسباب التسرب والإهدار المترتب على ذلك ، فهو بالملايين لاستثمار هذا الإهدار فى مكانه الصحيح .
- نشر ثقافة التخطيط بين المتعلمين الصغار والكبار ، وكذلك بين مختلف طبقات المجتمع (وبصفة خاصة تخطيط ميزانية الأسرة التى تراعى جوانب الإنفاق : الضروريات – الحاجات – التحسينات) لما لها من مردود إيجابى عظيم فى ترشيد الاستهلاك وتحقيق التكافل الاجتماعى بين أبناء المجتمع .
- قيام وسائل الإعلام بدورها – وهو خطير – فى إعداد اللقاءات والندوات وتقديم الأعمال التى تساهم فى إعداد النشئ لتربيتهم على قيم الإنتاج والعمل لا على قيم الاستهلاك والكسل .
- التأكيد على مراعاة البعد الإنسانى الغائب – غالبا – فى اقتصاديات التعليم ، وهو البعد القيمى الأخلاقى وهو عنصر أساسى فى عملية التنمية ، وهو ما تؤكد عليه التربية الاقتصادية فى الإسلام .

- ضرورة قيام المؤسسات التربوية والاجتماعية والدينية والحزبيـــة .... الـــخ على اختلاف أشكالها ، سواء كانت معنية بالتربية مباشرة (تربية شــكلية) أو تعليم غير نظامى بدورها فى هذا الميدان مـــن خـــلال عقـــد اللقـــاءات والندوات والمحاضرات ... بشكل مستمر لتفعيل دور التربية الاقتصادية بما يمكن من نجاح هذا الدور فى أوساط الصغار والكبار على حد سواء ضمانا لمزيد من الإنتاج وترشيد الاستهلاك وإعداد مواطن صالح يعى دوره فـــى خلافة الله فى الأرض وتعمير الكون بما ينفع الناس (فأما الزبـــد فيـــذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض – الرعد : ١٧)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مراجع البحث ومصادره

١- عبد الصبور فاضل : الخطاب الإسلامى فى ظل العولمة ، مجلة الوعى الإسلامى ، العدد ٣٨٨ ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت، إبريل ١٩٩٨ ، ص ٢٠ .

٢- العولمة والأخلاق بقلم المحرر ، مجلة العربى ، العدد ٤٧٣ ، الكويت ، وزارة الإعلام ، إبريل ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

٣- هانس بيتر مارتن وآخر : فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ .

٤- نفس المرجع السابق ، ص ٧٠

٥- نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ .

٦- نفس المرجع السابق ، ص ٦٤

٧- عبد الصبور فاضل : مرجع سابق ، ص ٢٠

٨- عبد العزيز حجازى : حوار حول التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على الاستثمار فى الوطن العربى ، فى دائرة الحوار الأولى لمؤتمر (تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة) قاعة المؤتمرات بجامعة الدول العربية ، القاهرة (١٦ –١٨ إبريل) ٢٠٠٢.

٩- محمد عبد المنعم عفر : المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة فى اقتصاد إسلامى ، الطبعة الأولى ، السعودية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩١ .

١٠- حامد عمار : فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى ، مجلة التربية والتنمية ، السنة (٢) ، العدد (٢) ، القاهرة ، مركز التنمية البشرية والمعلومات ، ١٩٩٣ ، ص ١٧٣ .

١١- الطيب زين العابدين (محرر) : فى مقدمته لبحوث ومناقشات المؤتمر العالمى الرابع للفكر الإسلامى (المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية) الجزء الأول ، المعرفة والمنهجية ، المعهد العالى للفكر الإسلامى ، سلسلة المنهجية الإسلامية ، ١٩٨١ ، ص ٧ .

١٢- عبد الرحمن النقيب : أولوية الإصلاح التربـوى ، الطبعـة الأولـى ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٣٥ – ١٣٦ .

١٣- محمد عبد العليم مرسى : فى الأصول الإسـلامية للتربيـة ، الجـزء الأول، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ .

١٤- مصطفى إبراهيم حيان (محقق) : إنفاق هائل والحصيلة صفر ، مجلة منبر الإسلام ، العدد (٦) ، السـنة (٥٩) المجلـس الأعلـى للشـئون الإسلامية ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٠٨ .

١٥- المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

١٦- عبد العزيز بن عبد الله السنبل : التربية فـى الـوطن العربـى علـى مشارف القرن الحادى والعشرين ، الطبعـة الأولـى ، الإسـكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٢ .

١٧- راجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

-مهنى غنايم : مؤشرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى ، فى مؤتمر التنمية البشرية فى الوطن العربـى كليـة التجـارة جامعـة المنصورة (٢٠ – ٢٢) إبريل ١٩٩٩ .

-مهنى غنايم : استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم ، فى مؤتمر الخدمة الاجتماعية فى مواجهة المشـكلات الاجتماعيـة ، جامعة حلوان ، إبريل ٢٠٠٠

-هادية أبو كليلة : التعليم الجامعى فى مصر ، الكلفـة ... الفعاليـة ... الكفاية ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد ٣٠ ، يناير ١٩٩٦

-مهنى غنايم : الإنفاق التعليمى وتكلفة الطالب فى التعليم العـام بـدول الخليج العربى ، الرياض ، مكتب التربية العربـى لـدول الخلـيج ، ١٩٩٠ .

-مهنى غنايم : الإهدار التربوى فى التعليم العـام بالـدول الأعضـاء ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩٠.

- Patricia A. Lawler and Kathleen P. King : Planning for Effective Faculty Development, Krieger publishing company, Florida, 2000, p.4.
- Stephen J. Ball: Big Policies/ Small world, an introduction to international perspectives in education policy, in comparative education , v. 34 N.2, June 1998, p.122.
- Frank J. Sparzo et other : Educational problems for the 21st Century, in Contemporary Education V.70, N.1, Autum 1996, pp 5-28.

١٨- محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٤ .

١٩- حامد عمار : من همومنا التربوية والثقافية ، سلسلة دراسات فى التربية والثقافة (١) الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٦١.

- حامد عمار : فى التوظيف الاجتماعى للتعليم ، سلسلة دراسات فى التربيـــة والثقافة (٣) الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦ .

٢٠- جون كينيث جالبريت : تاريخ الفكر الاقتصادى صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة (٢٦١) سبتمبر ٢٠٠٠ .

21- Jere R – Behrman and others (eds) : The social Benfits of Education , The University of Michigan , Pres , U.S.A , 1997 , P.248 .

22- Anthony P – Carnevale : Investing in human Capital , in School Administor , V . 58 , N. 3 , March 2001 , PP . 32 – 35 .

٢٣- محمود عباس عابدين ، مرجع سابق

٢٤- عبد الغنى عبود : التربية الاقتصادية فى الإســـلام ، الطبعـــة الأولـــى ، القاهرة، النهضة المصرية ، ١٩٩٢ ، ص ٨٠ .

٢٥- نفس المرجع ، ص ٨٦ .

٢٦- كينثيا جونستون ، هارولد تشيهام : التعليم العالى فـــى القـــرن الواحـــد والعشرين ، اتجاهات وقضايا ترجمة مهنى غنايم ، سمير جاد ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢.
٢٧- مهنى غنايم ، هادية أبو كليلة : تعليم المحرومين وحرمان المتعلمـــين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٤.
٢٨- محمد عبد العليم مرسى : مرجع سابق ، ص ٢١٧ .
٢٩- جون كينيث جالبريت : مرجع سابق ، ص ٢٦ .
٣٠- محمد عبد العليم مرسى : مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .
٣١- إدوارد د . ر . بوشامب : التربية فى اليابـــان المعاصـــرة ، ترجمـــة محمد عبد العليم مرسى ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٥ ، المقدمة
٣٢- عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة فى النموذج الكورى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربـــى ، ١٩٩٧ ، ص ص٢٣٨ – ٢٤١ .
٣٣- زيد بن محمد الرمانى : أسس التنمية فى الإسلام ، مجلـــة الأزهـــر ، الجزء (٨) السنة (٧٣) ، القاهرة ، مجمع البحوث الإسلامية ، نـــوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٢٣٣.
٣٤- المرجع السابق ، ص ١٢٣٤ .
٣٥- محمد شوقى الفنجرى : الحرية الاقتصادية فى الإسلام ، مجلة الأزهر، الجزء (١) ، السنة (٧٣) القاهرة ، مجمع البحوث الإســـلامية ، إبريـــل ٢٠٠٠ ، ص ٦٦ .
٣٦- محمد شوقى الفنجرى : مفهوم ومنهج الاقتصـــاد الإســـلامى ، مجلـــة الأزهر ، الجزء (١) ، السنة (٧٤) ، مجمع البحوث الإســـلامية ، مـــايو ٢٠٠١ .
٣٧- سعاد إبراهيم صالح : الأسس الأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامى ، مجلة منبر الإسلام ، العدد (١٠) ، السنة (٦٠) ، القاهرة ، المجلـــس

الأعلى للشئون الإسلامية ، ديسمبر ٢٠٠١ / يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٤ – ٨٥ .

٣٨- المرجع السابق ، ص ص ٨٨ – ٩٠ .

٣٩- سعاد إبراهيم صالح : علاج الإسلام للمشكلات الاقتصادية ، مجلة منبر الإسلام ، العدد (١١) ، السنة (٦٠) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، يناير / فبراير ٢٠٠٢ ، ص ص ٩٤ – ٩٦ .

٤٠- عبد الغنى عبود : مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٤١- نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٠

٤٢- السيد سابق : فقه السنة ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، (د . ت) ص ٨١ .

٤٣- محمد الغزالى : خلق المسلم ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٣ .

٤٤- المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

٤٥- نفس المرجع ، ص ص ١٥٢ – ١٧٠ .

٤٦- جمال الهنيدى : التربية المهنية والحرفية فى الإسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٦٥ – ٣٧٥ .

٤٧- رأفت نبيه : مدير فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالدقهلية من خلال عرضه لورقة بحثية حول تفعيل دور الشباب الجامعى فى محو الأمية وتعليم الكبار ، فى ندوة دور الشباب الجامعى فى محو الأمية وتعليم الكبار التى عقدت بكلية التربية جامعة المنصور ، يوم الأربعاء ٨ مايو ٢٠٠٢ .

٤٨- محمد شوقى الفنجرى : الإسلام ومشكلة الفقر ، مجلة الأزهر ، الجزء (١١) السنة (٧٤) مجمع البحوث الإسلامية ، فبراير ٢٠٠٢، ص١٨٥٣

٤٩- حامد عمار : من همومنا التربوية والثقافية ، سلسلة دراسات فى التربية والثقافة،(١)الطبعة الأولى، القاهرة، الدار العربية للكتاب،١٩٩٥، ص٦١

٥٠- محمد شوقى الفنجرى: الإسلام ومشكلة الفقر، مرجع سابق، ص ١٨٥٤

٥١- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٥٢- نفس المرجع السابق ، ص ص ٥٦ – ١٨٥٧

53- Philip Bowring : Islam and Economic Development Go thgether , in Herald Tribune / WWW.int .com,online, Tuesday, October , 2000.

٥٤- محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥ – ١٩٠ .

٥٥- المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

جدول رقم (٢)
أولويات الإنفاق للمستهلك وأوزانها النسبية

درجات الإنفاق ومجالاته / اللوازم الخمس	الضروريات (٢١ – ٣٠)							الحاجيات (١١ – ٢٠)							التحسينات (١–١٠)							إجمالى عام
	الفرد نفسه ٣٠	الأهل والذرية ٢٩	القرابة ٢٤	الجيران ٢٣	الأرامل والأيتام ونوائب الدهر ٢٢	أخرى ٢١	إجمالى	الفرد نفسه ٢٠	الأهل والذرية ١٩	القرابة ١٤	الجيران ١٣	الأرامل والأيتام ونوائب الدهر ١٢	أخرى ١١	إجمالى	الفرد نفسه ١٠	الأهل والذرية ٩	القرابة ٤	الجيران ٣	الأرامل والأيتام ونوائب الدهر ٢	أخرى ١	إجمالى	
حفظ ا لدين (٥)																						
حفظ النفس (٤)																						
حفظ العقل (٣)																						
حفظ النسل (٢)																						
حفظ المال (١)																						

المصدر : محمد عبد المنعم عفر : المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مصادر الشريعة فى اقتصاد إسلامى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩١ ، ص ١٨٥

ملحوظات :

١- خصص لكل قسم من أقسام الإنفاق (ضروريات وحاجيات وتحسينات) عشر درجات ، أما داخل كل قسم فقد خصصت أعلى الدرجات للإنفاق على النفس والأهل والذرية للمسئولية الشخصية عنهم فى المقام الأول. وتمثل الأولويات هذه تفضيلات المسلم للإنفاق فى المجالات المختلفة .

٢- لا يشترط اقتصار الإنفاق على أقسام دون غيرها إذ يعتمد ذلك على دخل الفرد وذوقه وأسعار السلع والخدمات (الأعيان والمنافع) ومدى حاجته ومن يعول ومدى حاجة غيرهم من أفراد المجتمع إلى المساعدة ومدى علمه بهذه الحاجة ورغبته فى المثوبة من الله ، ومدى ما يتمتع به من صبر وجود وكرم .

٣- إن تقدير هذه الدرجات للمجالات المختلفة قد تختلف من شخص إلى آخر ومن ظرف إلى آخر ، ولكن هذه الدرجات قد تمثل اتجاها عاما فى الظروف العادية للمجتمع وهى درجات إرشادية وتوضيحية .